الأمم المتحدة

A/C.1/72/PV.16

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٦**

الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بحر العلوم . . . . . (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ (*تابع*)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس: نستمع الآن إلى بقية المتكلمين في إطار مجموعة ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“. ويرجى من الوفود التي تأخذ الكلمة التقيد بالحدود الزمنية المقررة.

السيدة واريس (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نظرا للعواقب الإنسانية المدمرة المرتبطة باستخدام أسلحة الدمار الشامل، ليس هناك أي سبب على الإطلاق يمكن أن يبرر استخدام هذه الأسلحة من قبل أية جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ومن الواضح لوفد بلدي أن القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يظل إحدى أولوياتنا الرئيسية. ويشمل ذلك التنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتسلم جنوب أفريقيا بالدور الرئيسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على مدى العشرين سنة الماضية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم. ومع أنه قد تم تدمير نحو ٩٣ في المائة مما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ طن متري من عوامل الأسلحة الكيميائية الفتاكة إلا أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. فالعديد من الأسلحة الكيميائية القديمة والمهجورة لا تزال تشكل مخاطر على الناس والبيئة.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية في تدمير ما تبقى لديها من مخزونات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1733156 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك ما أُعلن مؤخرا عن اكتمال عملية التدمير في الاتحاد الروسي، والتي نأمل أن تكون مصدر إلهام للبلدان الأخرى التي لم تنجز بعد عمليات التدمير. وبينما نرحب بالتقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة في سورية. فليس هناك أي سبب على الإطلاق يمكن أن يبرر استخدام هذه الأسلحة، ومن الضروري محاسبة المسؤولين عن ذلك بإجراء تحقيق شامل خال من أي تدخل سياسي.

ومن الأهمية بمكان أن تستند إلى النتائج والاستنتاجات إلى معلومات وقائعية قابلة للتحقق من أجل الحفاظ على مصداقية تلك التحقيقات. ونتطلع في ذلك الصدد، إلى العمل الجاري الذي تضطلع به آلية التحقيق المشتركة، والتقرير الذي ستصدره. ونشيد أيضا بالمدير العام لبرنامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتعزيز التعاون مع أفريقيا، وندعو جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى دعم ومواصلة تعزيز القدرات في أفريقيا.

وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا التزامها بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لكفالة تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية. ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الخطر الذي تشكله الكائنات الموجودة طبيعيا، فضلا عن تلك التي يمكن تصنيعها والتلاعب بها على نحو متعمد، لاستخدامها كأسلحة. وبالإضافة إلى الاعتبارات الأمنية، فإن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية فوائد أخرى تتيح الفرصة للتعاون التقني فيما بين الدول الأطراف للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية.

وتعتقد جنوب أفريقيا أنه لا بد من زيادة التنسيق والمساعدات على الصعيد الدولي لتخفيف عبء التهديد الذي تشكله العوامل البيولوجية. ولذلك نرحب بالمبادرات من قبيل التبادل في مجال العلوم والتكنولوجيا البيولوجية، وتعزيز بناء القدرات في ميادين مراقبة الأمراض واكتشافها وتشخيصها، واحتواء الأمراض المعدية، من بين العديد من المبادرات الأخرى، التي يمكن مواصلة استكشافها.

وتعرب جنوب أفريقيا عن الأسف لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١٦ لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية موضوعية أو برنامج ما بين الدورات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويرحب وفد بلدي بتعيين السفير أماندیب سينغ جيل من الهند كرئيس مقبل لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام ٢٠١٧. وستعمل جنوب أفريقيا بصورة بناءة من أجل تحقيق نتائج من شأنها تعزيز الاتفاقية وتنفيذها بشكل متوازن خلال فترة ما بين الدورات، بما يؤدي إلى عقد مؤتمر ناجح لاستعراض الاتفاقية عام ٢٠٢٠.

وفي الختام، من الأهمية بمكان إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية بغية القضاء بشكل فعال على جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ونرحب بانضمام ساموا مؤخرا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وندعو الدول التي ليست بعد طرفا في هاتين الاتفاقيتين إلى الانضمام إليهما دون مزيد من التأخير.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود الإشارة إلى أن الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث، وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة، التي أثبت أنها فعالة للغاية في الممارسة العملية، من أهم الآليات الدولية في مجال نزع السلاح. وأحدث مثال على هذا وربما كان هو الأوضح، الاختتام المبكر للبرنامج الروسي لتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية. وكما تدرك اللجنة، ورثنا أكبر ترسانة لهذا النوع من أسلحة الدمار الشامل. وقد حرصنا بشرف على القضاء على تلك الترسانة، وأظهرنا مرة أخرى التزام روسيا بالامتثال الصارم لتعهداتها بموجب الاتفاقات الدولية.

وقد شمل برنامج الحكومة الروسية لتدمير الترسانة الكيميائية أيضا، مشاركة من جانب عدد من الدول، بدرجات متفاوتة، بما فيها بلجيكا، والمملكة المتحدة، وجمهورية أيرلندا، وإيطاليا، وكندا، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، وبولندا، والولايات المتحدة، وألمانيا، وفنلندا، وفرنسا، والجمهورية التشيكية، وسويسرا والسويد.

ونعرب عن امتناننا لجميع شركائنا لما قدموه لنا من مساعدة.

والآن، وقد قمنا بهذا الجهد الهائل وتركناه وراءنا، يمكننا القول دون مبالغة إن قضاء روسيا على ترسانتها الكيميائية الكاملة يعد معلما تاريخيا للمجتمع الدولي بأسره. ونعتقد أنه ينبغي التعبير عنه بصورة كاملة في مشروع قرار الدورة الحالية للجمعية العامة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

بيد أننا لا يمكن أن نتوقف عند هذا الحد. وندعو جميع البلدان الأخرى التي لا تزال تمتلك أسلحة كيميائية إلى اتباع مثال روسيا على الفور. ويتعلق هذا أولا وقبل كل شيء بالدول التي استهلت الاتفاقية وما برحت دوما تروج آراءها بهمة إزاء الدول الأخرى، ولكنها الآن، ولسبب ما، لا تزال هي نفسها تحتفظ بأضخم الترسانات الكيميائية.

وإزاء هذه الخلفية، نشعر بالحيرة إزاء محاولات الطعن في الإنجازات التي حققتها بالفعل دول أخرى، مثل الجمهورية العربية السورية. ويجب ألا نلجأ إلى البراعة أو المراوغة في هذا الشأن أكثر من ذلك، إن حكومة سورية هي التي واجهت أشق الظروف في مكافحة الإرهاب الدولي على أراضيها، وهي التي قامت من خلال التضحية الذاتية وفي ظل رقابة دولية، بالقضاء على قدرتها الكيميائية العسكرية. ولم تقم أي دولة واحدة أخرى بمثل ذلك، ولذا فإن أي تعريض في هذا الخصوص، يتجاوز حدود الأمر السوي.

وينبغي تسوية أي مسائل متبقية بشأن إعلان سورية حسب الطريقة المعتادة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، تدعو روسيا باستمرار وبشكل ثابت إلى إجراء تحقيق موضوعي بشأن جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك فوق الأراضي السورية، التي أنهكها الصراع مع الإرهاب الدولي. ومن أجل تحديد الوقائع والحقيقة ينبغي أن تستخدم بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في سورية وبعثة التحقيق المشتركة بين المنظمة والأمم المتحدة جميع مواردهما، بما في ذلك القيا بزيارة ميدانية إلزامية لجمع عينات ومقابلة شهود حقيقيين وليس مراقبين وهميين على أراضي دول أخرى. وما لم يحدث ذلك، ستظل هناك أسئلة وشكوك تستند إلى أسس قوية بشأن أنشطة هاتين الهيئتين واحتمال أن تكونا قد أصبحتا لعبة في يد أحد أطراف النزاع الجاري في سورية، وهو بالقطع ليس الطرف الأكثر براءة من بينها.

إن محاولات العديد من البلدان للشروع في اتهام الآخرين قبل اكتمال التحقيق الرسمي تثير بالغ القلق. ونحن نعتبرها محاولا للإطاحة بالسلطات الشرعية السورية بالقوة، كما حدث في العراق في ليبيا. وهذا مسار في غاية الخطورة لأنه يقوض الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة بمشاركة جميع السوريين، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

سأنتهي من بياني في دقيقتين فقط. لقد أصبحت المبادرة الروسية الهادفة إلى إطلاق مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بشأن صياغة اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الجدير بالملاحظة أن البلدان التي تشوه الحقائق وتطلق اتهامات لا أساس لها بشأن استخدام الحكومة السورية الأسلحة الكيميائية ضد نفسها عمليا هي التي تتصدر مرة أخرى من يشككون في هذه الإمكانية.

إن التفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل والإرهاب لا يعني، بطبيعة الحال، رفض تعزيز نظام الآليات القائمة، ولا سيما اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وندعو جميع

الدول، ولا سيما الدولتين الوديعتين الشريكتين لنا، إلى ضمان اعتماد برنامج عمل موضوعي لفترة ما بين الدورات ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك أثناء اجتماع الدول الأطراف في الاتفاقية في كانون الأول/ديسمبر. وعلى هذا الأساس، يمكننا النظر في المقترحات التي نوقشت خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٦، بما في ذلك ما قدمته روسيا من اقتراحات بشأن الأفرقة الطبية والبيولوجية المتنقلة. وعلينا ألا نستمر في تقويض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، كما فعلت الدولتان الوديعتان الشريكتان لنا في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦.

ونحث الجميع على العمل بروح من التوافق، وعلى أن يضعوا في الاعتبار ليس مصالحهم الوطنية الضيقة فحسب، ولكن أيضا المصالح العامة الراسخة للأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي.

السيدة آل ثاني (قطر): نؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلا اليمن وإندونيسيا باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/72/PV.14)

لقد أثبتت العقود الأخيرة أن أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا للبشرية، التي قد تدفع ثمنا غاليا لاستخدامها. وقد دفع ذلك المجتمع الدولي إلى العمل من أجل الوقاية من مخاطر الاستخدام العشوائي لهذه الأسلحة عن طريق اعتماد صكوك دولية. وبناء على ذلك، ينبغي تعبئة الجهود لمنع تكرار مآسي الماضي، لإنقاذ البشرية من ويلات هذه الأسلحة ولبعث الأمل في حقبة جديدة بدون تلك الأسلحة الفتاكة.

وتعتقد دولة قطر اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن بصورة مستدامة بينما لا تزال بلدان تمتلك أسلحة دمار شامل أو تهدد ببدء سباق تسلح. إن التحديات التي تواجه العالم اليوم تستدعي بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز التنمية والرخاء لجميع الأمم. وينبغي أن يكون ذلك من الأولويات على جميع المستويات.

وفي ظل النزاعات والتوترات في أنحاء العديد من مناطق العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط يؤكد وفد بلدي مجددا قلقه من إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، مما ستكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن في سائر أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد ضرورة تكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية المتطرفة من الحصول على هذه الأسلحة، الأمر الذي يمكن القيام به من خلال تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي ينص على أن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ويدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن دعم الجهات الفاعلة من غير الدول في الحصول على أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو تصنيعها أو امتلاكها أو نقلها أو استخدامها. وتمشيا مع سياساتنا بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب، فضلا عن كوننا طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والعديد من صكوك عدم الانتشار النووي، نواصل العمل مع شركائنا في المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغايات، والسعي إلى تنفيذ التزاماتنا القانونية الوطنية بخصوص عدم انتشار تلك الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية.

وفي الختام، تفرض المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء العمل معا من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وتبديد الخوف من قلوب الناس، وبعث الأمل، مع منع التجارب المروعة الناجمة عن تلك الأسلحة، وذلك من أجل تحقيق الرخاء للبشرية جمعاء.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14).

وتدعم إيران بقوة كافة الجهود الدولية الحقيقية، الشفافة، الشاملة، والرامية إلى تحقيق التنفيذ المتوازن، الكامل والفعال،

وغير التمييزي لصكوك حظر أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب إضفاء الطابع العالمي عليها. وترفض إيران بشدة أي نهج انتقائي في تنفيذ تلك الصكوك، وكذلك أي محاولة تحت أي ذريعة، لإساءة استخدام تلك الصكوك من أجل فرض أي قيود على نقل التكنولوجيا والدراية والمعدات أو المواد أو السلع للأغراض السلمية. فيجب وضع حد لجميع هذه القيود. كما تدعو إيران أيضا إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في هذه المجالات.

وتدعم إيران بقوة التنفيذ المتوازن والكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وترى أيران أن الخيار الأكثر واقعية لتعزيز الاتفاقية هو من خلال استئناف المفاوضات بشأن بروتوكول متعدد الأطراف للاتفاقية يكون ملزماً قانوناً. وسيظل ذلك المبدأ معيارنا الرئيسي لتقييم جميع المقترحات في الاجتماعات المقبلة بشأن الاتفاقية. وبما أننا نرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية، وإذ نشير إلى المناقشات ذات الصلة أثناء المؤتمر، تدعو إيران إلى اتخاذ نهج متوازن وشفاف وعملي الطابع وشامل وغير انتقائي في الاجتماعات المقبلة.

لقد كانت إيران الضحية الرئيسية لإحدى أوسع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية نطاقا وأكثرها منهجية وتكرارا في التاريخ المعاصر. ونتيجة لأكثر من ٤٠٠ من الهجمات التي استخدمت فيها عوامل الحرب الكيميائية أثناء الحرب التي فرضها صدام حسين على إيران منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، استشهد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ إيراني أو أصيبوا بأضرار من الأسلحة الكيميائية. ويشمل ذلك أكثر من ٧ ٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين بسبب زهاء ٣٠ من الهجمات الكيميائية على المدن والقرى الإيرانية. وفي مناسبة واحدة فقط، استخدمت طائرات صدام الحربية قنابل كيميائية لقصف أربع مناطق سكنية في مدينة سارداشت الإيرانية، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٣٠ مدنيا وإصابة ما يقرب من ٥ ٠٠٠ آخرين. وعلى الرغم من مضي أكثر من ٣٠ عاما على تلك الهجمات، لا يزال العديد من المصابين يعانون من المضاعفات الطويلة الأجل لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

ومن الواضح أن جيش صدام لم يكن ليستطيع أن ينتج هذه الأسلحة اللاإنسانية بدون مساعدة ودعم من آخرين. واستنادا إلى أدلة موثقة، شارك أكثر من ٤٥٠ شركة – معظمها من البلدان الغربية، بما فيها الولايات المتحدة – في تطوير برنامج صدام للأسلحة الكيميائية. ونظرا لأن جميع هذه الشركات كانت تحت تمحيص حكومات بلدانها، فمن المستحيل أنها تمكنت من نقل الأسلحة الكيميائية وسلائفها إلى صدام بدون مباركة هذه الحكومات.

وبالرغم من هذه التجربة الأليمة، لم ترد إيران بالمثل على تلك الهجمات. بل على النقيض من ذلك، دعمت بقوة التفاوض بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وإبرامها، وكانت من أوائل البلدان التي وقعتها وصدقت عليها. وتواصل إيران تأييدها القوي – للتنفيذ الكامل والفعال والمتوازن وغير التمييزي – لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتحقيق عالميتها. وتحث إيران جميع الدول غير الأطراف، ولا سيما النظام الإسرائيلي، على الانضمام إلى الاتفاقية بدون المزيد من التأخير.

وترى إيران أن التدمير الكامل لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية لا يزال هو الهدف الرئيسي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، ترحب إيران بإنجاز الاتحاد الروسي للتدمير التام للأسلحة الكيميائية. ولا نزال نعارض بشدة استخدام أي طرف من الأطراف للأسلحة الكيميائية، وتحت أي ظرف من الظروف.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة ”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“.

تتناول اللجنة الآن مجموعة ”الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)“.

السيدة جيني (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لا تزال حركة بلدان عدم الانحياز تشعر بالقلق إزاء التطورات المتصلة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح وعسكرة الفضاء الخارجي، وتكرر دعوتها إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإبرام صك عالمي وملزم قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر تظل له الأولوية. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة مجدداً أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يكونا للأغراض السلمية وحدها ولفائدة جميع الدول، بصرف النظر عن درجة التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية التي وصلت إليها، باعتبار الفضاء الخارجي تراثا مشتركا للبشرية جمعاء.

وتشير حركة عدم الانحياز إلى موقفها بأن وضع أي مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن يتسق مع ولاية كل هيئة على حدة من جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، وأن يتم في صيغة مفاوضات متعددة الأطراف وشاملة وشفافة وقائمة على توافق الآراء في إطار الأمم المتحدة، واستنادا إلى ولاية مناسبة لا لبس فيها وبدون مواعيد نهائية محددة، ومع مراعاة مصالح جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، وذلك من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة تلبي الاحتياجات وتعكس شواغل جميع الدول.

وتواصل حركة عدم الانحياز الدعوة إلى اتباع نهج عالمي وشامل وغير تمييزي ومتعدد الأطراف بشأن مسألة القذائف بجميع جوانبها، وأن يتم التفاوض عليه في إطار متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة. وينبغي أن تأخذ أي مبادرة بشأن هذا الموضوع، في الاعتبار، الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها الأصيل في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

السيد الدبحاني (اليمن): أود أولا أن أعرب باسم مجموعة الدول العربية عن مساندتنا لما تضمنه البيان الذي أدلى به ممثل أندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وترى المجموعة العربية أن من المهم مواصلة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا. وستعزز الاتفاقيات الدولية لمنع عسكرة وتسليح الفضاء الخارجي الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وينبغي أن تحكم الأنشطة في هذا المجال. ونود أن نرى تلك الاتفاقيات متوائمة مع الظروف الحالية.

أولا، نحن نتفق مع الأولويات العربية في هذا المجال، وجذورها راسخة في مبدأ أن الفضاء الخارجي تراث وملكية مشتركة للبشرية جمعاء. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بالأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقا لمبادئ العالمية واستنادا إلى توافق الآراء الدولي.

ثانيا، إن أية محاولة لتنظيم الأنشطة في الفضاء الخارجي ينبغي أن تضمن مصالح جميع الشعوب والأمم، وألا تمنع الدول من ممارسة حقوقها الخاصة في استخدام الفضاء للأغراض السلمية.

ثالثا، تود المجموعة العربية التأكيد على أهمية الحفاظ على الفضاء الخارجي في أوقات النزاع والحرب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم استخدام أسلحة لأغراض الدفاع أو الهجوم فيه، كما ينبغي أن نحول دون أي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي لنا النظر في آلية دولية ملزمة تحظر استخدام هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي.

رابعا، من المهم تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، وأن تُدرج البلدان النامية بين تلك البلدان التي تستفيد بالفعل من الأنشطة الفضائية السلمية.

ختاما، إن المجموعة العربية مستعدة للنظر في أية مبادرات تتعلق بأمن الفضاء الخارجي وتأخذ في اعتبارها الأولويات الأربع

التي حددتُها حتى الآن، وتؤكد على الطابع السلمي للفضاء الخارجي والعمل على منع تسليحه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كورومي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وألبانيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وجورجيا.

وما زال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يواصلون الدعوة إلى الحفاظ على بيئة فضائية آمنة ومأمونة، فضلا عن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي على أساس منصف ومقبول بصورة متبادلة. ويسلّم الاتحاد الأوروبي بأن الفضاء الخارجي يعدُّ مصلحة عالمية مشتركة ويجب استخدامه بما فيه منفعة البشرية جمعاء.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مستخدمون مهمون بصورة متزايدة للفضاء الخارجي. وقد وضع الاتحاد الأوروبي برنامجين فضائيين طموحين هما غاليليو وكوبرنيكوس يكملان البرامج الفضائية الوطنية ويوفران خدمات مجانية من شأنها أن تسهم بصورة كبيرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ويستفيد الاتحاد الأوروبي أيضا من البرامج الفضائية الأخرى للدول الأعضاء فيه، ومن برامج وكالة الفضاء الأوروبية. وعلاوة على ذلك، تشارك الجهات الفاعلة الفضائية الأوروبية بشكل متزايد في التعاون الدولي لمساعدة البلدان الأخرى على حشد التكنولوجيا الفضائية لأغراض التنمية المستدامة.

وتحدد استراتيجية الاتحاد الأوروبي الفضائية الجديدة طموحات أوروبا في الفضاء، وتؤكد أننا نود أن نظل شركاء نشطين ومشاركين على الصعيد العالمي. واستنادا إلى القيم والمبادئ المكرسة في معاهدات الأمم المتحدة، سيعمل الاتحاد الأوروبي إلى جانب الدول الأعضاء فيه وشركائه على تعزيز وحماية الاستخدام السلمي والمستدام للفضاء الخارجي من قبل جميع الدول.

إن النمو السريع للأنشطة البشرية في الفضاء، إلى جانب زيادة تنوع الجهات العاملة الفضائية، يجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى وضع معايير وقواعد جديدة لتنظيم الأنشطة البشرية في الفضاء وتعزيز القانون الدولي القائم، وتدابير الشفافية وبناء الثقة. وفي هذا السياق يعد التزام جميع الجهات الفاعلة المعنية بسلوك يتحلى بروح المسؤولية أمرا ضروريا.

ولا نزال على اقتناع بأن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تقدم إسهاما مهما في أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي، وسلامتها واستدامتها. إن الجهود الرامية إلى تنفيذ الالتزامات السياسية من خلال اتباع نهج شامل، يتناول كلا من الجوانب المدنية والعسكرية للأنشطة الفضائية باعتباره مكملا للقانون الدولي القائم، لا تزال وثيقة الصلة بالموضوع. ومن الأمثلة على ذلك مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي، التي اقترحها في البداية، الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٨. وأيد هذه الجهود فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي أنشأه الأمين العام سنة ٢٠١١ وفقا للقرار ٦٨/٦٥. وفي هذا السياق، نشجع جميع الدول المهتمة بالعمل معا على وضع مبادئ مشتركة للسلوك المتسم بروح المسؤولية في الفضاء الخارجي. ويمكن أن تكمل هذه المبادئ قانون الفضاء الدولي الحالي والمبادرات القائمة وينبغي أن تعد بحيث يمكن أن تتفق عليها الغالبية العظمى من الدول التي ترتاد الفضاء.

وينبغي لمبادئ السلوك المتسم بروح المسؤولية التي تصاغ عالميا أن تؤدي إلى زيادة التعاون الدولي في الفضاء، والالتزام المتبادل بعدم التدخل في الوصول إلى الفضاء الخارجي،

واستكشافه، واستخدامه في الأغراض السلمية، وتيسير تكافؤ الفرص في الوصول إلى الفضاء الخارجي، وزيادة الشفافية في الاضطلاع بالأنشطة الفضائية. وينبغي لها أن تعالج المجموعة الكاملة من الأنشطة الفضائية والتحديات ذات الصلة، مثل الحطام الفضائي، وإدارة حركة المرور الفضائية، وتفادي الاصطدام، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، مع الالتزام الضروري ذي الصلة بالسلوك المتسم بروح المسؤولية. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة للجمعية العامة (انظر A/C.1/72/PV.11)

ونحن ندعم بقوة العمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ومنذ إنشاء الفريق العامل، في عام ٢٠١٠، شهدنا تقدما ملموسا يستحق الترحيب، مع اختتام المفاوضات بشأن أول مجموعة من المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٦. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للعمل مع جميع الشركاء من أجل اختتام المفاوضات حول المبادئ التوجيهية المتبقية بحلول الموعد النهائي في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما قويا بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. إن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي منطقة صراع أمر أساسي لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وضمان استخدام البيئة الفضائية للأغراض السلمية في الأجل البعيد. ولذلك، صوتت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ ٢٨ في العام الماضي لصالح القرار ٣١/٧١، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار تطوير جميع الأسلحة والقدرات المضادة للسواتل، بما في ذلك الأسلحة الأرضية، ونشدد على أهمية معالجة هذه التطورات بسرعة كجزء من الجهود الدولية الرامية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا تزال لدينا تحفظات على مشروع المعاهدة المستكمل بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع التهديد أو استخدام القوة ضد أجسام الفضاء الخارجي. ونؤكد مجددا رأينا بأنه ينبغي أن يكون الصك الجديد الملزم قانونا شاملا ودقيقا ويمكن التحقق منه.

وقد اقترحت روسيا والصين إنشاء فريق جديد من الخبراء الحكوميين للنظر في عناصر صك ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي ضوء التأكيد الذي أولته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتدابير بناء الثقة غير الملزمة قانونا، يؤسفنا أن روسيا والصين لم تأخذا في الاعتبار مقترحاتها بتعديل مشروع الولاية بما يتيح إجراء مناقشة أوسع بشأن طرق معالجة أمن وسلامة واستدامة الأنشطة الفضائية.

ويساورنا القلق أيضا من أن المبادرة بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي لا تستجيب على نحو ملائم لهدف تعزيز الائتمان والثقة بين الدول، بل تزيد بدلا من ذلك من خطر نشوب النزاع في الفضاء. وهذه المبادرة لا تتناول خصوصا المسألة الصعبة المتعلقة بتحديد ما هو السلاح في الفضاء الخارجي، مما قد يؤدي بسهولة إلى أن تقرر دولة من الدول على سبيل الخطأ أن دولة أخرى قد وضعت أسلحة في الفضاء الخارجي.

ونحن نعتقد أن المبادرات الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن تسهم في تعزيز مناخ الثقة والشفافية بصورة متبادلة. ولذلك، نعتقد أن الالتزامات السياسية للدول بالتصرف بشكل يتسم بالمسؤولية في الفضاء الخارجي ومنه وإليه، ستكون وسيلة أكثر فعالية في الحفاظ على الاستدامة الطويلة الأجل للفضاء الخارجي دون استبعاد إمكانية أن يسفر هذا ذات يوم عن معايير ملزمة قانونا.

إن مشروع القرار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/72/L.46)، الذي تشارك في تقديمه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويجري اعتماده تقليديا بتوافق الآراء، يبين الشعور الذي يتشاطره المجتمع الدولي بالإلحاح والمسؤولية المشتركة عن الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية للبشرية جمعاء. ولذلك يتطلع الاتحاد الأوروبي للعمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنهوض بأمن الفضاء وحوكمة الفضاء.

السيد توزيك (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي – أرمينيا، وبيلاروس، وكازاخستان، وقيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان – دعما للمبادرة المتعددة الأطراف بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

تؤكد الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي مرة أخرى التزامها بمبدأ الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، الذي هو عنصر أساسي في منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وإذ تلاحظ الأهمية الاستثنائية للمبادرات الدولية والالتزام السياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ترحب الدول الأعضاء في المنظمة بالجهود التي تبذلها جميع الدول المسؤولة الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق تلك المبادرة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، والتي يمكن اعتبارها، عن حق، أحد التدابير الدولية الفعالة والشفافة لمنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الخطوات العملية الرامية إلى تحسين النهج المتبعة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

وتعرب الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي عن دعمها لمشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع التهديد أو استخدام القوة ضد أجسام الفضاء الخارجي. وتحث الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي جميع البلدان على إبداء الإرادة السياسية والمسؤولية للنظر في إمكانية البدء بالانضمام إلى مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار ذي الصلة (A/C.1/72/L.53) في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

السيدة دالافيور (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترى سويسرا أنه ينبغي تعزيز القواعد الدولية من أجل المحافظة على السلام والاستقرار في الفضاء الخارجي. ويتمثل الهدف النهائي في الحفاظ على فضاء خارجي خال من الصراع، وضمان استخدامه سلميا للأجيال المقبلة.

وعلى الرغم من أن اللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي تواصل العمل على وضع المبادئ التوجيهية الرامية إلى تعزيز الاستدامة الطويلة الأجل للعمليات الفضائية، لم يُحرز سوى القليل من التقدم الملموس في الحفاظ على الاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تؤدي الشفافية في الأنشطة الفضائية والثقة بين الدول دورا حيويا. وفي هذا الصدد، لا يزال تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189) الذي اجتمع في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، يؤدي دورا مهما. ويتضمن التقرير مقترحات محددة ينبغي المضي قدما في تطويرها، كما يتضمن معايير ينبغي أن تلبيها أي تدابير للشفافية وبناء الثقة في قطاع الفضاء. ونحن نرحب باقتراح تناول هيئة نزع السلاح لهذه المسألة بدءا من دورة عام ٢٠١٨، والمضي بتوصيات الفريق قدما، وندعم هذا الاقتراح. وبالإضافة إلى العمل المقبل للهيئة، يمكن أن تشمل

الخطوة المقبلة وضع قواعد سلوك تتسم بروح المسؤولية بالنسبة لأنشطة الفضاء وتكون شاملة قدر المستطاع.

وفيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تؤيد سويسرا من حيث المبدأ وضع صك دولي ملزم قانونا. إن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين في مؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠٨ و ٢٠١٤، يشكل أساسا للمناقشة بشأن هذا الموضوع. بيد أن العديد من المسائل المتعلقة بذلك المشروع لا تزال بحاجة إلى دراسة. وترى سويسرا خصوصا، أنه لكي تكون المعاهدة فعالة وتلبي الهدف المعلن، ينبغي أن تحظر أيضا استحداث واختبار الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل.

ولدى سويسرا أسئلة عديدة بشأن مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، من حيث فعالية هذا النهج بشكله الحالي. فلكي يكون مشروع القرار A/C.1/72/L.3 فعالا كخطوة أولى في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي أن يحظر أيضا استحداث واختبار النظم الأرضية القادرة على مهاجمة السواتل أو تعطيل أدائها. وعلاوة على ذلك، ينبغي الحرص على عدم إضفاء شرعية بصورة غير مباشرة على نشر الأسلحة لاحقا في الفضاء الخارجي.

وأخيرا، فإنه فيما يتعلق بمشروع القرار الجديد الذي يقترح إنشاء فريق خبراء حكوميين معني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي (A/C.1/72/L.54)، ينبغي أن تكون ولاية الفريق الجديد واسعة بما يكفي لتبني رؤية شاملة للموضوع، ودراسة مختلف الإجابات على الأسئلة المطروحة.

وترحب سويسرا بقرار تنظيم الاجتماع المشترك الثاني بين اللجنتين الأولى والرابعة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة سلامة وأمن واستدامة الأنشطة الفضائية (انظر A/C.1/72/PV.11).

وفي حين ترحب سويسرا بتلك الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الجهات المعنية بالفضاء ونزع السلاح، فإنها ترى أن من الضروري إجراء مناقشات منتظمة ووافية لدراسة المسائل المتعلقة بأمن الفضاء واستدامة الأنشطة الفضائية في المدى البعيد. وترى سويسرا أن من المهم المضي قدما بهذا العمل في أوضاع مناسبة تكون شاملة قدر الإمكان، مع الاعتماد على ولاية واسعة تكفي لمعالجة جميع الجوانب المتعلقة بأمن الفضاء، واستدامة الأنشطة الفضائية في المدى البعيد. إن الإجراء العالمي الشامل والعام هو وحده الذي يمكنه أن يضمن السلام في الفضاء الخارجي لجيلنا والأجيال المقبلة.

السيد كوتابيكوف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مسائل الفضاء الخارجي أصبحت تكتسي أهمية متزايدة في ضمان السلم والأمن الدوليين، لأن الفضاء الخارجي الفسيح يوفر فرصا كبيرة للاستخدام السلمي والتطوير العسكري على حد سواء. وتكمن المفارقة في أن هذه الإمكانات لا تملك أي آليات قانونية أو تنظيمية شاملة لمنع الدول من استخدام الفضاء للأغراض العسكرية.

لقد أحيينا قبل أسبوع، الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ذلك الصك التاريخي في القرن العشرين، الذي وضع واعتمد ليعكس الظروف السائدة في ذلك الوقت. إن أوجه القصور في المعاهدة واضحة اليوم، وندعو بإلحاح إلى تنقيحها. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع المخصص المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة المعقود يوم الخميس الماضي (انظر A/C.1/72/PV.11) يعد بالغ الأهمية لتقييم التحديات المحتملة للأمن والاستدامة. إن التوسع القوي والمتزايد في الفضاء يجبرنا على استعراض التدابير اللازمة للتغلب على الثغرات في النظام القانوني القائم لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

وكازاخستان مقتنعة بأن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي سيؤدي إلى مزايا للقلة. بيد أن ما هو أشد خطورة أن العمل الذي تقوم به بعض البلدان الحائزة للتكنولوجيا المتقدمة في مجال الحرب الفضائية يمكن أن يؤدي إلى الانتشار من جانب البلدان الأخرى التي تريد الحصول عليها أيضا، كما حدث بالنسبة للأسلحة النووية. وقد أثبتت التجربة السابقة أنه في مسرح كهذا يمكن إخفاء العمل العسكري، وبذا يصبح انتهاكاً جسيماً للأمن الدولي. وفي الوقت الحالي، يمتلك أو يستحدث كثير من البلدان برامج فضائية متطورة. وعلينا أن نضمن أن منظومات الأسلحة الخطرة هذه لا تقوض هيكل الاتفاقات القائم بشأن الحد من الأسلحة، ولا سيما في مجال القذائف النووية.

ونحن نؤيد مشروع القرار الذي اشتركت في تقديمه الصين وروسيا والولايات المتحدة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/C.1/72/L.46). كما أننا نرى قيمة كبيرة في مشروع القرار بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/72/L.53)، الذي يمثل خطوة إيجابية في بناء الثقة.

وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. ومن ناحية أخرى، تعوق العقبات السياسية الرئيسية العديدة إلى جانب الجمود في مؤتمر نزع السلاح كافة المحاولات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق دولي ملزم قانونا. ومن المحتمل أن أحكام مشروع المعاهدة لا تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف، وأنه لا يزال بالإمكان تعزيز مشروع المعاهدة. ومن ناحية ثانية، يمكن أن يكون ذلك موضوعا لمفاوضات مقبلة. ومن هذا المنطلق، فإن مؤتمر نزع السلاح هو في الواقع أنسب المحافل الدولية ذات الصلة لهذا الغرض.

وتؤيد كازاخستان تماما اقتراح الصين والاتحاد الروسي بإنشاء فريق خبراء جديد بهدف مواصلة وضع تدابير ملزمة قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونتفق مع وجهة النظر بأن عمل الفريق، متى حظي بموافقة الجمعية العامة، سيساعد في تضييق شُقة الخلافات بشأن الطريقة التي يمكن بها مواصلة تدوين وتطوير النظام القانوني للفضاء الخارجي، ريثما ينتهي التأزم في مؤتمر نزع السلاح.

وليس لكازاخستان أية نية في استحداث أسلحة الفضاء أو نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ومن الناحية الأخرى، فإن بلدي، الذي يستضيف في أرضه أولى وأكبر المحطات الفضائية، بايكونور، يعمل بفعالية على تطوير برنامجه الفضائي المدني الوطني، بما في ذلك إنشاء مجمع للصواريخ الفضائية. فذلك سيمكن بلدي من أن يصبح جزءا من السوق العالمية للخدمات الفضائية ومن الحصول على أحدث التكنولوجيا، في إطار قواعد الأمن الجماعي الدولي. وفي ذلك السياق، تؤكد جمهورية كازاخستان من جديد على التزامها المستمر بالمبادئ التوجيهية لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف التي أعلنت في عام ٢٠٠٩، وتأمل أن تنظر الدول الأعضاء على النحو الواجب في تطبيق المبادئ التوجيهية لإدراجها في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف خلال الدورة العامة المقبلة لنظام التحكم.

لقد عملت كازاخستان عضوا في عدة أفرقة للخبراء الحكوميين، مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وأفرقة الخبراء المعنية بالمسائل الهامة الأخرى. وفي الوقت نفسه، ننظر في كيفية مكافحة التهديدات المحتملة، مثل التهديدات الناجمة عن القذائف التي تفوق سرعة الصوت، وتكنولوجيا إطلاق الأسلحة في الفضاء الخارجي، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من الأخطار الناشئة

الجديدة. وكل تلك الجهود تظهر التزامنا بجعل العالم مكان أكثر أمانا وأمنا. ويذكر الأعضاء أن الحدث الجانبي الأول، الذي اشتركت كازاخستان في تنظيمه مع مكتب شؤون نزع السلاح، خلال الدورة الثانية والسبعين للجنة الأولى، عقد في هذه القاعة ذاتها في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام، تود كازاخستان أن تؤكد على أن هدفنا المشترك هو أن يبقى الفضاء ميدانا للتعاون خاليا من الأسلحة، لكي يستخدم من أجل تحقيق تنمية البشرية ورفاهها والنهوض بها.

السيد إيبرهارت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى خلال مناقشتها المواضيعية بشأن الفضاء الخارجي. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز استدامة الفضاء واستقراره وأمنه. ونشعر بالتشجيع من تزايد الاعتراف الدولي بالفوائد الأمنية والاقتصادية والعلمية المستمدة من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ولا تزال كيفية التصدي لتلك التحديات مسألة هامة للنقاش في إطار اللجنة الأولى، فضلا عن الأجزاء الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نشير إلى المناقشة المفيدة التي جرت الأسبوع الماضي في الجلسة المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات المحتملة أمام تحقيق أمن الفضاء واستدامته (انظر A/C.1/72/PV.11).

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق البالغ حيال التزام بعض البلدان بتطوير القدرات المضادة للسواتل لتحدي الخصوم المتصورين، في حين تبدي تلك البلدان ذاتها رغبة في عدم تسليح الفضاء من خلال التزام سياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء لا يمكن للمجتمع الدولي أن يؤكده. ومن الواضح أن تلك الجهود لن تؤدي إلى تعزيز الاستقرار في الفضاء إذا لم تواجه أحد أكثر التهديدات إلحاحا – الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل.

وتواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى اتخاذ نهج لوضع تدابير ثنائية ومتعددة الأطراف للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي من أجل تشجيع الأعمال المتحلية بالمسؤولية في الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية. وفي عام ٢٠١٣، خلص التقرير الصادر بتوافق الآراء لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي إلى أن

”اعتماد العالم المتزايد على النظم والتكنولوجيات الفضائية وعلى ما توفره من معلومات يتطلب جهودا تعاونية تهدف إلى التصدي للأخطار التي تهدد استدامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها“ (A/68/189، الموجز).

إن الولايات المتحدة، بوصفها عضوا في فريق الخبراء الحكوميين منذ عام ٢٠١٣، قدمت، بالترافق مع روسيا والصين القرارات ٥٠/٦٨ و ٣٨/٦٩ و ٥٣/٧٠ و ٤٢/٧١، فضلا عن مشروع قرار هذا العام A/C.1/72/L.46 بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وتلك القرارات شجعت المجتمع الدولي على استعراض التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين وتنفيذها، إلى أقصى حد ممكن. ويسر الولايات المتحدة أن تشير إلى أن مناقشات رسمية وغير رسمية بشأن التوصيات الواردة في التقرير عقدت في هيئات الأمم المتحدة الثلاث: مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونأمل أن نرى هيئة نزع السلاح وهي تضيف الموضوع قريبا باعتباره بندا في جدول أعمالها للفترة ٢٠١٨–٢٠٢٠.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن اعتماد جميع الدول المتزايد على النظم الفضائية وعلى ما توفره من معلومات يجعل من الضروري بذل جهود تعاونية لتعزيز الاستقرار وللتصدي للتهديدات الحقيقية أمام حق الدول في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير طوعية وقريبة الأجل من شأنها أن

تساعد في الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي من أجل الأجيال المقبلة، بدلا من الاستمرار في الانخراط في المواقف التي لا طائل من ورائها والتلميح إلى النوايا المتسمة بالنفاق التي لا تعالج الشواغل الفعلية للمجتمع الدولي.

السيد هانسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن أستراليا، شأننا شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى، تعتمد اعتمادا كبيرا على الخدمات المدعومة فضائيا من أجل إيصال مجموعة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية. ولدينا بالمقابل مصلحة قوية في أمن الفضاء الخارجي واستدامته. ومن أجل تحسين تنسيق مصالحنا المتزايدة في هذا المجال، أعلنت الحكومة الأسترالية مؤخرا عزمها على إنشاء وكالة فضاء وطنية.

وفيما يزداد عدد الدول التي لها مصلحة في الفضاء الخارجي، نحن بحاجة إلى النظر في أفضل الوسائل لضمان أن تكون قواعد الطريق صحيحة. وينبغي أن يشمل جزء من ذلك النظر دراسة الإطار القانوني القائم للفضاء الخارجي والكيفية التي يمكن بها سد الثغرات الموضوعية. فعلى سبيل المثال، لا توجد حاليا أية عمليات حظر على نشر أسلحة تقليدية في الفضاء الخارجي أو على الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل، أو أسلحة الليزر العالية الطاقة أو الأنشطة التي بصورة مباشرة أو غير مباشرة تنشئ الحطام الفضائي. وفي معالجة تلك المسائل وغيرها، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت الاتفاقات الملزمة قانونا أو النهج الذي تفضله أستراليا والدول الأخرى للتدابير غير الملزمة لوضع المعايير وكفالة الشفافية وبناء الثقة توفر أفضل سبيل لتعزيز أمن الفضاء.

إن أستراليا إحدى الدول التي لا تزيد عن ١٦ بلدا الأطراف في جميع معاهدات الفضاء الخمس، ولا نزال منفتحين للنظر في التفاوض بشأن المزيد من معاهدات الفضاء العملية في المستقبل. غير أن لدى أستراليا شواغل حيال مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ومبادرة عدم البدء بوضع أسلحة. فهاتان المبادرتان المقترحتان تركزان على منع نشر الأسلحة في المدار، ولكنهما صامتتان إزاء التهديد للموجودات الفضائية الذي تمثله الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل وأسلحة الليزر العالية الطاقة. كما أن كلتا المبادرتين لا تعرفان بشكل كاف الأسلحة الفضائية، وهو أمر قد لا يكون ممكنا بالنظر للدرجة العالية للاستخدام المزدوج لتكنولوجيا الفضاء. ويمكن للالتباس بشأن مسائل التعاريف أن تقود البلدان إلى أن تقيم خطأ أن دولة أخرى وضعت أسلحة في الفضاء الخارجي. ونرى أن كلتا المبادرتين لا يمكن التحقق منهما، وبالتالي فإنهما لا تعملان بفعالية بصفتهما تدابير للشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي.

وتتيح تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة ويمكن التحقق منها أفضل فرصة للتحسين الفوري لأمن الفضاء الخارجي واستدامته، ولنيل القبول على نطاق واسع. إن تدابير الشفافية وبناء الثقة لا تحد من استخدام أية دولة للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي، ولا تفرض شروطا يمكنها أن تعمل حاجزا أمام الأنشطة الفضائية للبلدان النامية. وعلى العكس من ذلك، فإن الشفافية وتبادل المعلومات تساعد في حفظ البيئة الفضائية لمصلحة جميع البلدان.

وكان من دواعي سرور أستراليا أنها انضمت إلى توافق الآراء على تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (انظر A/72/20) في حزيران/يونيه، الذي شمل الاتفاق على المبادئ التوجيهية الـ ١٢ الأولى بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. إننا نعتبر تلك التدابير مفيدة وعملية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. وقدمت أستراليا أيضا تقريرا إلى الدورة الستين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن الخطوات التي اتخذناها لتنفيذ فئات تدابير الشفافية وبناء الثقة المحددة في تقرير عام ٢٠١٣ لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189).

وكان من دواعي سرورنا أن نؤيد الاقتراح المقدم من الصين، والاتحاد الروسي والولايات المتحدة (انظر A/C.1/72/L.46)، من أجل إدراج تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي في جدول أعمال هيئة نزع السلاح في دورتها المقبلة. ومن المناسب تماما لهيئة نزع السلاح، باعتبارها الهيئة التداولية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، أن تنظر في هذه المسألة الهامة وتضع مجموعة عملية من تدابير الشفافية وبناء الثقة أو توصيات يمكن أن تتفق عليها جميع الدول الأعضاء. ويمكن بعد ذلك أن ينظر في نتائج عمل هيئة نزع السلاح مؤتمر نزع السلاح، حسب الاقتضاء.

وتتطلع أستراليا إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على وضع مسار سلمي لاستفادة الجميع من الفرص الهائلة التي تتيحها الخدمات المدعومة فضائيا في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لم تكن أهمية أنشطة الفضاء الخارجي إطلاقا أكبر مما هي عليه اليوم، في وقت يتمتع عدد متزايد من الدول بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالمنافع التي تعود على الأمن الوطني من أنشطة الفضاء الخارجي. ومع ذلك، نشأت تحديات خطيرة يلزم التصدي لها على وجه الاستعجال.

فلم تؤد زيادة عدد السواتل الموضوعة في المدار إلى اكتظاظ في الفضاء فحسب، بل إلى زيادة حجم الحطام الفضائي، الأمر الذي يشكل خطرا يعوق بشكل حاد أداء السواتل لوظيفتها إذا وقعت اصطدامات. وأصبح ضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها مسألة بالغة الأهمية لرفاه للبشرية جمعاء وتنميتها. ولذلك، ينبغي أن نعمل معا للتخفيف من المخاطر والأخطار التي تهدد استقرار أنشطة الفضاء الخارجي.

وتؤكد اليابان مجددا على أهمية تعزيز سيادة القانون في الفضاء الخارجي، وستواصل العمل مع الدول الأخرى لتحقيق تلك الغاية. وفي ذلك الصدد، نجدد التأكيد على الحاجة إلى تنفيذ مبادئ السلوك المتحلي بالمسؤولية في أنشطة الفضاء الخارجي، الأمر الذي يمكن أن يكون خطوة هامة في وضع القواعد الدولية. وعلى وجه الخصوص، نناشد جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يلحق الضرر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالأجسام الفضائية، أو يدمر هذه الأجسام. ولذلك نواصل الإعراب عن شواغلنا حيال تطوير قدرات الأسلحة المضادة للسواتل.

وفيما يتعلق بفكرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي نؤيدها من حيث المبدأ، فقد ظلت أنشطة اليابان في الفضاء الخارجي ذات طابع سلمي دائما، وسيستمر ذلك. لقد شاركنا في مناقشات موضوعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الفريق العامل المعني بسبل المضي قدما، المنشأ هذا العام.

ومن الضروري استكشاف كيفية تمكن المجتمع الدولي من المحافظة على سلامة الفضاء الخارجي وأمنه واستدامته وتعزيزها في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان بناء الائتمان والثقة المتبادلة فيما بين الجهات الفاعلة في مجال الفضاء، ولا سيما من خلال تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونؤكد من جديد على التزامنا بالتدابير المقترحة لكفالة الشفافية وبناء الثقة المحددة في التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، وندعو جميع الدول إلى استعراض هذه التدابير وتنفيذها، إلى الحد العملي الممكن.

وقد نفذت اليابان طائفة واسعة من تدابير بناء الثقة، بصيغتها المقدمة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. كما شاركت اليابان في الحوارات والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بأمن الفضاء، التي يمكن أن تسهم في بناء الثقة فيما بين البلدان.

ويشكل الحطام الفضائي تهديدا حقيقيا لأيِّ نوع من الكيانات التي تدير أيَّ نوع من النشاط في الفضاء. وفي ذلك السياق، يشكل السلوك المدمر – من قبيل الهجمات المضادة للسواتل التي تتسبب في كمية كبيرة من الحطام الفضائي – مصدر قلق كبيرا للمجتمع الدولي. وتشعر اليابان بقلق بالغ حيال التطوير والنشر الفعليين، وليس التجريديين، للأسلحة المضادة للسواتل، بما في ذلك الأسلحة الأرضية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج المسألة على سبيل الأولوية العاجلة. وبغية التعامل مع مشاكل الحطام الفضائي المعمرة، فإن اليابان ستكثف جهودها في مجال معرفة الحالة الفضائية وفي تطوير تكنولوجيا إزالة الحطام الفضائي.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على التزامنا بمواصلة العمل مع الدول الأخرى من أجل ضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها.

السيد كاريبو غوميث (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد جمهورية باراغواي مبدأ استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، من أجل فائدة البشرية جمعاء. إننا نرفض استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها، وسنعمل من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما يحظر، ضمن أمور أخرى، نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويدعو وفد باراغواي إلى الاحترام التام للنظام القانوني الدولي القائم بشأن استخدام الفضاء الخارجي وإلى الالتزامات بنزع السلاح والحد من الأسلحة في الفضاء. وندعو إلى التعجيل بالاختتام المبكر للمفاوضات ووضع التدابير الملائمة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء. ونشدد على أهمية الاقتراحات المحددة بشأن تدابير بناء الثقة والتوصيات الأخرى الصادرة عن مؤتمر نزع السلاح بغية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن باراغواي طرف في معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. ولذلك نبرز فضائل استكشاف الفضاء وتطبيق علم وتكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية. ولا يمكن إنكار إسهام الاتصالات الساتلية ونظم رصد الأرض وتكنولوجيا الملاحة بواسطة السواتل في تحقيق التنمية المستدامة وإدارة الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ. ويناشد وفد باراغواي جميع الدول الأعضاء العمل معا للاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون الدولي لاستكشاف الفضاء الخارجي وتعزيز هذه الفرص، فضلا عن تطوير علم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقهما.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت حكومة باراغواي وكالة باراغواي للفضاء، التي شكلت من المؤسسات العامة والخاصة، بهدف تعزيز وتنفيذ السياسات الإنمائية للأنشطة الفضائية الوطنية والاستفادة من الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. إن الوكالة الفضائية لباراغواي، التي تم تعيين رئيسها الأول في بداية هذا العام، تقوم حاليا بوضع البرنامج الوطني للأنشطة الفضائية.

وأخيرا، وفيما يتعلق بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، يؤكد وفد باراغواي على الحاجة إلى كفالة المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن الأنشطة الفضائية وإلى مواصلة العمل على وضع نظام قانوني مناسب لذلك الغرض.

السيد هوسيم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): في تموز/يوليه، أطلقت النرويج إلى المدار ساتلين – نورسات ١ ونورسات ٢ – باعتبارهما الساتلين الأولين من أكثر من ٧٠ من السواتل الصغيرة التي أطلقت في عملية إطلاق للسواتل المتعددة. وسيساعد هذان الساتلان الوكالات الحكومة النرويجية في أداء طائفة من المهام، مثل رصد حركة السفن، وإدارة مصائد الأسماك، وإجراء عمليات البحث والإنقاذ في المياه المفتوحة الواسعة لبحر الشمال.

وتدل أحدث عمليات الإطلاق على مركز النرويج بوصفها دولة فضائية، مع منشأة وطنية لإطلاق صواريخ السبر وأوسط عملية حيوية وصناعة قادرة على المنافسة. وهي أيضا أمثلة على الزيادة الكبيرة في استخدام الفضاء الخارجي وتكنولوجيا الفضاء على الصعيد العالمي والاعتماد عليهما، الأمر الذي تحققت معه زيادة حادة في عدد الأجسام الموجودة في الفضاء.

وتعترف النرويج بالفضاء الخارجي بوصفه مصلحة عالمية مشتركة يتعين أن تستخدم لفائدة البشرية وهي مؤيد قوي لقيام نظام قانوني دولي يمكن التنبؤ به وقائم على القواعد. وفي مواجهة التحديات الراهنة، من الضروري أن تعمل جميع البلدان معا من أجل اعتماد نهج للنشاط المسؤول في الفضاء للحفاظ على حق جميع الدول في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

إن أطر الحوكمة القائمة والقواعد التي تسعى لضمان الاستخدام المستدام للفضاء من أجل جميع الدول آخذة في التعرض للإجهاد بشكل متزايد. وأمام دورة الجنة الأولى لهذا العام عدد من مشاريع القرارات بشأن الفضاء للنظر فيها. ومع ذلك، ومع أن علينا أن نستكشف السبل الكفيلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإنه ينبغي ألا يكون وضع إطار قانوني جديد غاية بحد ذاته.

ويمكن لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أن تسهم إسهاما هاما في الحفاظ على الأنشطة في الفضاء الخارجي وعلى أمنها وأمانها واستدامتها وفي الحفاظ على سلامة البيئة الفضائية من أجل الجميع. وبوسع وضع اتفاق غير ملزم قانونا يتم التفاوض بشأنه في إطار الأمم المتحدة ومعد على غرار المدونة الدولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي، على النحو الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، أن يكون أحد السبل للمضي قدما. وأود أيضا أن أشدد على قيمة مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وتولي النرويج أهمية كبيرة للأمم المتحدة بوصفها ساحة لتعزيز التعاون بشأن الفضاء فيما بين الدول. ومن المصالح الحيوية للمجتمع العالمي بأسره حماية البيئة الفضائية للأجيال المقبلة. وإزاء تلك الخلفية قدمت النرويج – بصفتها دولة مسؤولة مرتادة للفضاء ومناصرا قويا لوضع إطار عمل دولي – هذا العام طلبا رسميا للانضمام إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونحن نتطلع إلى التعاون مع بقية المجتمع الدولي وتقديم إسهام فعال في هذا المنتدى والمنتديات الأخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/C.1/72/L.3.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد مصر تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية.

وتؤكد مصر مجددا عل أن الفضاء الخارجي تراث مشترك على قدم المساواة لجميع شعوب العالم ورصيد مشترك للبشرية جمعاء. وبناء على ذلك، فإن جميع الأنشطة في الفضاء الخارجي يجب أن تحافظ على الطابع السلمي، وعلى الأمم المتحدة أن تواصل السعي الجدي للتوصل إلى توافق آراء على مجموعة من القواعد الملزمة قانونا لمنع حدوث سباق تسلح أو نشر أية أسلحة في الفضاء الخارجي، فضلا عن منع أي استخدام للقوة ضد أجسام في الفضاء الخارجي.

كما نجدد التأكيد على أنه ينبغي لأي تنظيم لأنشطة الفضاء الخارجي ألا يهدف بأي حال من الأحوال إلى الحد من استخدامه السلمي من جانب جميع الدول من أجل أية تطبيقات أو استكشاف، وفي الوقت نفسه مع ضمان ألا تستخدم أية دولة الفضاء الخارجي لتحسين أمنها بالذات على حساب أمن الدول الأخرى. إن تسليح الفضاء الخارجي لأي

غرض من الأغراض، سواء كان هجوميا أو دفاعيا، يجب أن يمنع على الصعيد العالمي.

وتوفر معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، أساسا جيدا لتحقيق تلك الغاية. وبالرغم من ذلك، تقوم حاجة واضحة إلى بذل جهود جدية لوضع صكوك جديدة ملزمة قانونا لتكمل تلك المعاهدة في ضوء التطورات التكنولوجية الهامة والحاجة إلى ضمانات بأن يظل الفضاء الخارجي بعيدا عن أي نزاع محتمل.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح المحفل الأنسب والأهم للتفاوض بشأن تلك القواعد الملزمة. ومع ذلك، وبالرغم من إمكانية واستصواب إطلاق تلك المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، يبدو أن من الضروري تكثيف الجهود تحت رعاية الأمم المتحدة لإيجاد زخم كبير من أجل إحراز تقدم بشأن تلك المسألة الهامة.

ولذلك، ولأكثر من عقدين من الزمن، انضمت مصر إلى سري لانكا في تقديمنا سنويا للجنة الأولى مشروع قرارنا التقليدي المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ (A/C.1/72/L.3). وفي هذا العام، نلتمس التأييد المعتاد من المجتمع الدولي لمشروع القرار الهام ذاك. وللأسباب نفسها، شاركت مصر أيضا في تقديم اثنين من مشاريع القرارات المقترحة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، على أمل أن يمثلا إضافة إيجابية وبناءة إلى الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان الطابع السلمي للفضاء الخارجي والتنظيم السليم لذلك المجال الهام في إطار الأمم المتحدة.

وتعمل مصر بتعاون كامل مع الهيئات ذات الصلة التي تتعامل مع أنشطة الفضاء الخارجي في إطار جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، من أجل تحقيق الأهداف التي أشرت إليها فيما يتعلق بتأمين الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. إن مصر، بوصفها دولة ناشئة مرتادة للفضاء وعضوا في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، تحث المجتمع الدولي على تعزيز توافر المساعدة التقنية ذات الصلة وفعاليتها وعمليات التبادل التكنولوجي مع جميع بلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية.

السيد أميل (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية جمعاء. ومن مصلحتنا الجماعية استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية على سبيل الحصر. ويقوم باستخدام الفضاء الخارجي عدد متزايد من الدول للأغراض المدنية والعسكرية على السواء. ومع أن اعتمادنا واتكالنا على تطبيقات الفضاء الخارجي آخذ في الازدياد، فإن احتمال، وخطر، تسليح الفضاء آخذ أيضا في الازدياد. وتقوم حاجة ملحة إلى معالجة تلك المسألة من أجل الحيلولة دون بروز الفضاء الخارجي كمجال جديد للنزاع وسباق التسلح.

ولا يمكن للهيمنة التي تتمتع بها بعض البلدان حاليا في الفضاء الخارجي، بسبب قدراتها التكنولوجية الحالية، أن تدوم إلى الأبد. فالبلدان الأخرى آخذة في اللحاق بها سريعا، وهذه المرة لن تتحمل البلدان النامية عبء منع الانتشار ولن تقبل القيود التمييزية التي تعوق مساعيها السلمية في الفضاء الخارجي.

واعترفت معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، بأنه ينبغي أن يضطلع باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع البلدان ولمصلحتها وأنه يجب أن يكون مجالا مفتوحا للبشرية جمعاء – أي، تراثنا المشترك. وتحظر المعاهدة نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، غير أنها لم تتطرق لوضع الأنواع الأخرى من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية.

وعلاوة على ذلك، فإن استحداث ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وإدماجها في الموجودات الفضائية أضاف بعدا خطيرا آخر. إننا نشاطر الشعور بالقلق الذي أعربت عنه حركة بلدان عدم الانحياز حيال الآثار السلبية لتلك المنظومات وغيرها من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة التي يمكن نشرها في الفضاء الخارجي. فهي ستحدث آثارا واسعة النطاق على الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. ويمكن للآثار المترتبة على إدخال تلك المنظومات أن تكون مزعزعة للاستقرار في مناطق مثل جنوب آسيا. ويلزم معالجة تلك الشواغل في معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وظلت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لمدة ثلاثة عقود ونصف. ونرى أن الوقت مناسب للشروع في مفاوضات بشأن عقد معاهدة ملزمة قانونا. ويوفر مشروع المعاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمه بصورة مشتركة الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨ وتم تحديثه في عام ٢٠١٤، أساسا مفيدا لبدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

ومن شأن بدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أن يسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين والإقليميين، وفي تعزيز جدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ومن شأنه أيضا إنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، التي تعزى جزئيا إلى رفض بعض الدول بدء المفاوضات بشأن الموضوع. وإذا واصلت بعض الدول معارضة تلك المفاوضات، فإنها حينئذ ينبغي أن تقر بمسؤوليتها عن إدامة حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

إن أحدث قرار للجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (القرار ٣١/٧١) شاركت في تقديمه باكستان واتخذ بأغلبية ساحقة من الدول، مقابل لا شيء وامتناع أربعة أعضاء فقط عن التصويت. ودعا القرار مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء فريق عامل في إطار بند جدول أعماله المتعلق بمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما نؤيده تأييدا كاملا.

كما اتخذت الجمعية العامة في دورتها السابقة قرارا هاما آخر، ظلت باكستان تشارك في تقديمه منذ تقديمه للمرة الأولى في عام ٢٠١٣، معنونا ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“ (القرار ٣٢/٧١). ونرحب بالخطوة الجديرة بالإشادة والرائدة التي اتخذها الاتحاد الروسي بإعلان التزامه السياسي بأنه لن يكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ونقدر إصدار الدول الأخرى إعلانات مماثلة.

ونحيط علما بالتقرير التوافقي (انظر A/68/189) وبتوصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي لعام ٢٠١٣. وينبغي أن تهدف تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي إلى تعزيز أمن الفضاء الخارجي وسلامته واستدامته. ونرحب بشكل خاص بتوصية الفريق بشأن مواصلة تطوير التعاون الدولي بين الدول المرتادة للفضاء وغير المرتادة للفضاء في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي بما يعود بالفائدة على جميع الدول.

وتكتسي تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ومدونة السلوك غير الملزمة قانونا أهمية لتعزيز الثقة والائتمان فيما بين الدول. ومع ذلك، فإن تلك التدابير الطوعية لا يمكن أن تكون بديلا للالتزامات الملزمة قانونا القائمة على المعاهدات. وثمة ثغرات واضحة في النظام القانوني الدولي الذي ينظم استخدام الفضاء الخارجي، مع ما لها من تداعيات أمنية خطيرة.

ويجب سد تلك الثغرات بإبرام معاهدة في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي بذل جميع الجهود المتعددة الأطراف لوضع مدونات غير ملزمة

قانونا لقواعد السلوك بطريقة شاملة للجميع وعالمية وتشاركية في إطار منظومة الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار مصالح جميع الدول.

إن باكستان طرف في جميع المعاهدات المتعددة الأطراف الأساسية الخمس التي تنظم الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. كما أن باكستان عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تضطلع بدور هام في زيادة فوائد القدرات الفضائية إلى أقصى حد خدمة للبشرية، ولا سيما في مجالات البيئة والصحة وتخفيف آثار الكوارث.

ورأت باكستان أن الجلسة المخصصة المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن الفضاء الخارجي التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر A/C.1/70/PV.13) تشكل مبادرة إيجابية. وفي السياق نفسه، نشيد بحلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات المحتملة لأمن الفضاء واستدامته التي عقدت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/72/PV.11).

السيد أباني (الجزائر): بداية، أعرب عن مساندة وفد بلدي للبيانين اللذين أُلقيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية حول موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا شك أن الفضاء الخارجي أصبح اليوم يلعب دورا متميزا بالنسبة لقطاعات كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعملية للدول، وبخاصة مع تنامي التطور العلمي والتكنولوجي، مما يستدعي أكثر من أي وقت مضي توفير مناخ مناسب من الأمن والشفافية والثقة في ما يخص الأنشطة التي تقوم بها الدول في الفضاء الخارجي.

وعلى غرار العديد من الدول، تطمح الجزائر إلى تسخير الفضاء الخارجي لتلبية حاجياتها التنموية باعتباره إرثا مشتركا وملكية عامة للبشرية جمعاء، متمسكة بضرورة حصر استكشاف واستخدام هذه الفضاء لأغراض سلمية فقط، مما يصون السلم والأمن والاستقرار ويعزز التعاون الدولي وفقا للمبادئ المنصوص عليها والالتزامات والقوانين الدولية ذات الصلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سبارير (ليختنشتاين).

إن عسكرة الفضاء الخارجي تبعث على القلق لما لها من مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى ديناميكية جديدة لسباق نحو التسلح تكون عواقبه وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، ناهيك عن الآثار السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد، تعرب الجزائر عن شاغلها من الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات الدفاع بالصواريخ في الفضاء الخارجي، والسعي لتطوير تكنولوجيات عسكرية قد تنشر فيه.

وترى الجزائر أن المنظومة القانونية الحالية الخاصة بالفضاء الخارجي يشوبها بعض النقص، بحيث تعتبر غير كافية لمنع حدوث سباق نحو التسلح، مما يتطلب جهودا جماعية إضافية، وبخاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح، بقصد تعزيز الإطار القانوني الحالي وسد الثغرات التي تميزه.

وفي هذا الإطار، تدعم الجزائر المبادرة الصينية – الروسية الخاصة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وترحب باعتماد الجمعية العامة في دورتها السابقة القرارين المتعلقين بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (القرار ٣١/٧١)، وبعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي (القرار ٣٢/٧١)، وكذا توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

كما نرحب كذلك بإدراج بند متعلق بالفضاء الخارجي ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح للدورة المقبلة.

وأخيرا، أؤكد على أن التدابير الطوعية في مجال إضفاء الشفافية وترشيد النشاطات الخاصة في الفضاء الخارجي تعتبر سندا إضافيا، ولا يمكن أن تكون بديلا عن إبرام معاهدة ملزمة قانونا تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي يكون إطارها التفاوض المناسب هو مؤتمر نزع السلاح قصد التوصل إلى صياغة إجراءات وقواعد من شأنها الاستجابة لشواغل جميع الأطراف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشاريع القرارات A/C.1/72/L.53 و A/C.1/72/L.54 و A/C.1/72/L.46.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يشكل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إحدى أهم المهام التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. ولا يمكن إنشاء حاجز فعال وموثوق أمام حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي إلا بإبرام اتفاق ملزم قانونا. ولذلك السبب، نواصل عملنا الدؤوب بغية بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع صك مناسب وملزم قانونا.

إن أحد الأسس السليمة لتلك المفاوضات هو المشروع الروسي – الصيني بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي. وندعو شركاءنا الغربيين إلى التوقف عن عدم الصدق. ويوفر مشروعنا جميع العناصر اللازمة، بما في ذلك تعريف الأسلحة في الفضاء الخارجي وسبل الحيلولة دون أي استخدام للقوة ضد أية أجسام مطلقة في الفضاء الخارجي. وليس هناك سوى شيء واحد مفقود، وهو رغبة شركائنا الغربيين في العمل، بالترافق مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومع أن الحالة في مؤتمر نزع السلاح لم تتغير إلى الأفضل، فإن من الضروري القيام بعمل متعمق على السواء بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع الأسلحة فيه، في شكل فريق للخبراء الحكوميين تابع للأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، وبالترافق مع زملائنا الصينيين وبتأييد واسع النطاق من البلدان التي تشاطر موقفنا، قدمنا مشروع القرار A/C.1/72/L.54 لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الحالية. والغرض من مبادرتنا هو العمل المتعمق بشأن كلا الموضوعين، وندعو جميع الدول إلى دعم هذه المبادرة الهامة.

إن التدبير الفعال الوحيد حتى الآن بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو مبادرة دولية والتزام سياسي بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو يحظى بدعم متزايد من المجتمع الدولي. وتتوسع باستمرار مجموعة المشاركين مشاركة كاملة في المبادرة، التي تشمل الآن ١٧ دولة. ونرحب بالقرار الذي اتخذته فييت نام في حزيران/يونيه للانضمام إلى المبادرة.

إن مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة آخذة في أن تصبح أحد أخطر الروادع لنشر الأسلحة في الفضاء. ولا شك أنه إذا اعتمدت جميع الدول التزامات سياسية في ذلك الصدد – أولا وقبل كل شيء الدول المرتادة للفضاء الخارجي – ستحل مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويشكل الالتزام بعدم البدء بوضع أسلحة أعلى تدبير للثقة الدولية والشفافية المتبادلة. فهو سيدعم الموقف الثابت على الصعيد الوطني لإبقاء الفضاء الخارجي خاليا من أي نوع من الأسلحة.

ونتفق اتفاقا تاما مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل بيلاروس بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وبالترافق مع جميع الدول المهتمة، نحن مستعدون للعمل على عولمة عدم البدء بوضع أسلحة على أساس مشروع قرارنا (A/C.1/72/L.53)، الذي قدمناه مرة أخرى بالاشتراك مع مجموعة كبيرة من الدول المتقاربة في التفكير.

إن العمل على تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يُعدّ جزءاً هاماً من جهودنا الرامية إلى منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. أولا وقبل كل شيء، نحن نواصل النظر إلى تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة باعتبارها وثيقة الصلة بمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء. ونحن مقتنعون بأن التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن يصبح تدبيراً وسيطاً يساعد على إرساء نظام فعال لرصد تنفيذ مشروع المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن وضع تدابير فردية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بعد الموافقة في الممارسة الدولية، من شأنه أن يصبح عنصراً من عناصر آلية التحقق في المعاهدة المقبلة.

ثانيا، تضطلع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بعمل هام جداً بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في إطار اتفاقات تتم بشأن المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، وسلامة العمليات الفضائية. وقد أصبحت بعض التدابير قواعد تنظيمية بالفعل. ونتوقع أيضا من اللجنة الأولى أن تولي الاهتمام الواجب للمبادرة الروسية – الصينية – الأمريكية بغية إدراج موضوع تدابير الشفافية وبناء الثقة في جدول أعمال الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع القرار التقليدي بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة (A/C.1/72/L.46)، الذي، على غرار السنوات السابقة، قدمته روسيا إلى اللجنة الأولى بالاشتراك مع مقدميْ مشروع القرار الأصليّين، الصين والولايات المتحدة. وندعو إلى اعتماد مشروع القرار ذاك.

السيدة غيتون (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية، وستكون النسخة الكاملة للنص متاحة على شبكة الإنترنت.

إن فرنسا ملتزمة بالحفاظ على الطبيعة السلمية لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. فالفضاء الخارجي ضروري لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا ويشمل العديد من التطبيقات اليومية، بما فيها الاتصالات السلكية واللاسلكية والملاحة البرية والجوية والبحرية وشؤون الأرصاد الجوية والمناخ. ونرى أن الهدفين الرئيسيين اللذين يتعين تأمينهما هما استدامة وأمن على المدى الطويل، وهما يمثلان تحديات رئيسية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين لعدد متزايد من البلدان. ويجب علينا الحيلولة دون تدهور الأوضاع في مجال استغلال الفضاء، حتى يتسنى للمزيد من الناس الاستفادة من الأنشطة الفضائية، والحفاظ على إمكانية وصول الأجيال المقبلة إلى الفضاء. وبكل صراحة، لا يسعنا تحقيق ذلك الهدف إلا سوية.

إن بيئة الفضاء الخارجي في حالة تدهور مطّرد، وتواجه حاليا تحديات مختلفة، أوّلها تزايد عدد الجهات الفاعلة في الفضاء الخارجي_ الدول، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمنظمات الدولية. إن التعقيد المتزايد للعمليات الفضائية وظهور المجموعات الكبرى ذات الصلة يُعدّ من المخاطر الأمنية الإضافية التي تهدد الأنشطة الفضائية، مثل انتشار الحطام الفضائي وزيادة مخاطر الاصطدام والتشويش خلال العمليات الفضائية. بيد أن العديد من الأفعال المتعمدة محتمل أيضاً، مثل التدمير المتعمد للأجسام الفضائية، ممّا من شأنه كذلك أن يخلف قدراكبيرا من الحطام. وفي ضوء تلك التحديات، ينبغي أن تكون الأولوية ضمانَ استمرار الأنشطة الفضائية وأمنها. وبالنسبة لفرنسا، ينبغي أن تستند الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي إلى عدة مبادئ.

أولا، ينبغي أن يجري تطوير الأنشطة الفضائية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يوفران إطارا مناسبا وهاما.

ثانيا، ينبغي لاستجابة المجتمع الدولي أن تكون شاملة وأن تراعي الطابع المزدوج للأنشطة الفضائية. وعلينا تعزيز مبدأ الاستخدام المسؤول للفضاء الخارجي حين تنفيذ برامج فضائية مدنية وعسكرية.

ثالثا، ينبغي أن تكون الاستجابات فعالة وعملية، وأن توفر من ثم فوائد ملموسة ومستدامة وقابلة للقياس فوراً.

وأخيرا، ينبغي أن تكون الإجراءات التي نتخذها جزءا من إطار أشمل لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وعلاوة على ذلك، بغية الحدّ من سوء تفاهم أو تصعيد محتمل، تؤيد فرنسا اعتماد تدابير الشفافية وبناء الثقة، فضلا عن المعايير الرامية إلى توجيه سلوك أصحاب المصلحة في الفضاء. وقد تمّ التأكيد على القيمة المضافة لهذا النوع من التدابير في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، الذي اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠١٤، وشاركت فيه فرنسا.

وقد اقترحت عدة مبادرات تهدف إلى منع البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، في مؤتمر نزع السلاح وفي اللجنة الأولى. وتشاطر فرنسا الشكوك المعرب عنها بشأن فعالية تلك المبادرات. وبدون أن تكون فرنسا بالضرورة معارضة لاتخاذ نُهج قانونية، فهي تؤيد المقترحات التي يمكن تنفيذها على الفور للاستجابة العاجلة للتدهور السريع في بيئة الفضاء الخارجي.

وعلاوة على ذلك، يرحب بلدي بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، الذي اعتمد مجموعة أولى تضم ١٢ مبدأً توجيهيا في عام ٢٠١٦. ويجب أن نختتم هذا العمل بحلول شهر حزيران/يونيه المقبل من خلال الاتفاق على مجموعة من التدابير القوية والمتسقة، بما في ذلك آلية رصد. وستواصل فرنسا المشاركة بنشاط في هذه المبادرة الملموسة والفعالة. ولا نزال منفتحين على استئناف الحوار مع الدول المهتمة بشأن مبادرة تكمل الأخيرة ومن شأنها أن تترجم، من الناحية السياسية، التزام الجميع بالمشاركة على نحو مسؤول في الفضاء الخارجي، تماشيا مع اقتراح الاتحاد الأوروبي وضعَ مدونة قواعد سلوك تنظّم أنشطة الفضاء الخارجي، نعتقد أنها تلبي حاجة حقيقية.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن ضمان أمن الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية يُعدّ مسألة هامّة ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة. وبعد مرور أكثر من نصف قرن على إطلاق أول ساتل اصطناعي، لم يعُد الفضاء الخارجي الساحة الحصرية للبلدان المتقدمة النمو؛ بل هو ميدان عالمي للتنمية.

إن استغلال الفضاء الخارجي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جارٍ على قدم وساق، تماشيا مع سياسات الدولة والحزب، وتجسيدا لإرادة الشعب الجماعية. ومع أن الغرض من استغلال الفضاء الخارجي هو تعجيل تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للسكان، تلتزم الجمهورية الشعبية الديمقراطية بمبادئ الحفاظ على الاستقلال والاعتماد على الذات.

وفي العام الماضي، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المدار ساتل رصد الأرض كوانغميونغسونغ – ٤، معتمدة في ذلك على مواطن قوتها والتكنولوجيا الخاصة بها. وشدد القائد الأعلى المبجّل، الرفيق كيم جونغ – أون، رئيس لجنة شؤون الدولة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أن الفضاء والعلم والتكنولوجيا والصناعة الفضائية كانت بمثابة معايير هامة لقياس السلطة الوطنية، وأنه ينبغي لنا صنع مزيد من السواتل

وإطلاقها لأغراض شتى معتمدين على جهودنا والتكنولوجيا الخاصة بنا.

إن العلماء والفنيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصممون تصميما تاما وراسخا على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الخطة الخمسية ٢٠١٦-٢٠٢٠ لتطوير قدراتها الفضائية الوطنية من أجل التغلب على تحركات القوات المعادية المستمرة والمعيقة وإطلاق سواتل متطورة لرصد الأرض، وسواتل ثابتة بالنسبة للأرض في السنوات المقبلة.

وتحترم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعايير الدولية المتعلقة بتطوير الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، وتولي تبادل المعلومات والتعاون مع مختلف البلدان والمنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم أهمية بالغة.

ويواجه الفضاء الخارجي الآن تهديد العسكرة المحتمل. إذ بات النقاب يتكشف أكثر فأكثر عن محاولات عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه باستخدام التكنولوجيا المتقدمة. إن المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف على الصعيد العالمي للولايات المتحدة واستمرار إطلاق سواتل التجسس من جانب أتباعها أعمال شديدة الخطورة ستؤدي إلى عسكرة الفضاء الخارجي، وقيام سباق تسلح فيه، مما يثير قلق العديد من البلدان وانشغالها.

ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حازمة في موقفها المعارض لتسليح الفضاء الخارجي. وتتخذ الجمعية العامة عدة قرارات سنويا ترمي إلى ضمان الأمن وحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، فإن من الضروري اعتماد صك جديد ملزم قانونا إذا أردنا منع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه بطريقة فعالة. ويرحب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالنظر في إطار الجمعية في أي مبادرة أو اقتراح بمنع تسليح الفضاء الخارجي، وتعتزم تأييد مشاريع القرارات المقدمة إلى اللجنة الأولى بهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ونشر الأسلحة فيه.

وتتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موقفا حازما يتمثل في أنه ينبغي أن يستخدم الفضاء الخارجي حصرا للأغراض السلمية، وأنه يجب على جميع بلدان العالم أن تسهم في تحقيق الرفاه للجنس البشري من خلال تشجيع التبادل والتعاون في مجال التنمية الفضائية وفقا لمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة.

السيد محمد (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن من المسلّم به على نطاق واسع أن لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية دورا حيويا ومتزايدا في حياتنا اليومية. ولذلك فإن من الضروري أن نضمن بذل جهود كبيرة للحيلولة دون تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة جديدة للنزاع. وفي ذلك السياق، ترحب جنوب أفريقيا بمشروع المعاهدة الذي قدمته الصين وروسيا في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أجسام الفضاء الخارجي. ويمكن أن يكون ذلك الاقتراح أساسا مفيدا لإجراء مزيد من المناقشات في المستقبل بشأن عناصر ونطاق الصكوك الملزمة قانونا التي قد يقتضيها الأمر لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وترى جنوب أفريقيا أن التعاون والحوار الدوليين هما السبيل الأمثل لتعزيز أمن وأمان أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها، وللحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه مجالا للأنشطة السلمية. ولذلك، سنواصل دعم الجهود الدولية الرامية إلى وضع قواعد الطريق ومعايير السلوك في الفضاء، فضلا عن المشاركة فيها. ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الالتزام بهذه القواعد والمعايير، ليس ثمة بديل للعمليات المتعددة الأطراف المفتوحة والشفافة، التي يمكن أن تشارك فيها جميع الدول المعنية على قدم المساواة. ومن الأمور الرئيسية لتلك الجهود مدى قدرة جميع الدول على الوصول إلى الفضاء الخارجي والاستفادة منه بصرف النظر عن مستوى تطورها العلمي أو التقني أو الاقتصادي.

ومن العوامل التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه مجالا للأغراض السلمية

حصرا، ضرورة اتخاذ تدابير وقائية لضمان ألا يصبح الفضاء ساحة أخرى للنزاع، وبالتالي عدم السماح بحدوث أي سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحوله إلى حقيقة واقعة. وقد تم الدفع ببعض الحجج التي تفيد بعدم وجود سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الوقت الراهن. ويقول بعض أنصار هذه الحجج إن من السابق لأوانه التركيز الآن على المسائل المتعلقة بتسليح الفضاء الخارجي. وإذ نرحب بالتعهد العام بعدم السماح بأن يصبح الفضاء ساحة أخرى للحرب والنزاع، فإن من الواضح بالنسبة لوفد بلدي أن من شأن تسليح الفضاء الخارجي من جهة فاعلة واحدة فقط أن يدفع الآخرين إلى القيام بذلك، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وإذا انتظرنا إلى حين تسليح الفضاء لن يطول الوقت قبل أن يتعين علينا إيجاد علاج لمشكلة كان ممكنا تجنبها. ويعتقد وفد بلدي أن بالإمكان، بل ينبغي، تفادي ذلك إذا ما اتخذنا الإجراءات اللازمة الآن. ولذلك السبب، تؤيد جنوب أفريقيا بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على وضع صك أو صكوك ملزمة قانونا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبالإضافة إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة، ينبغي أيضا تكثيف أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بعدم تسليح الفضاء هذه التي قد تؤثر على الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي، بما في ذلك الحطام الفضائي الذي لا يزال مسألة مثيرة للقلق بالنسبة لنا جميعا.

وبالنظر إلى استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، تؤيد جنوب أفريقيا الاقتراح الذي قدمته الصين وروسيا بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في وضع صكوك ترمي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك، وضع صك ملزم قانونا بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ونأمل أن يتمكن فريق كهذا من حفز المناقشات بشأن هذا الموضوع كي يتسنى إحراز تقدم نحو بدء المفاوضات على وضع صك أو صكوك ملزمة قانونا.

السيدة رودريغيث كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يجب استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لما فيه مصلحة جميع البلدان. وتلك مسؤولية البشرية جمعاء. وفي ذلك السياق، تعرب كوبا عن شعورها بالقلق حيال خطر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، واستمرار تطوير وتحسين الأسلحة الفضائية، ووجود المواد الحربية في الفضاء، بما في ذلك السواتل العسكرية.

ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن أن يصبح الفضاء الخارجي ميدانا حربيا. ويتعين علينا تعزيز النظام القانوني بشأن الفضاء الخارجي ومنع تسليحه فضلا عن حظر وضع أي أسلحة هناك. وعليه، تؤكد كوبا من جديد دعمها لاعتماد معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي وحظرها. وترى كوبا أنه ينبغي أن يحظر ذلك الصك أيضا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السواتل أو غيرها من الأجسام الفضائية. وكما ذكرنا سابقا، فإن مشروع المعاهدة الذي قدمته روسيا والصين في مؤتمر نزع السلاح يوفر أساسا جيدا للمفاوضات.

وريثما يتم اعتماد معاهدة للمنع والحظر، فإن من المناسب بل والضروري تنفيذ تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي مناقشة أي تدبير لبناء الثقة أو مدونة لقواعد السلوك والاتفاق عليها في إطار الأمم المتحدة بمشاركة وتوافق جميع الدول الأعضاء، مع عدم السماح مطلقا بإضفاء الشرعية على نشر الأسلحة في الفضاء. وما برحت كوبا، التي تلتزم التزاما كاملا بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تؤيد سياسة عدم البدء بوضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء.

ويكتسي تطوير علوم الفضاء وتطبيقاتها أهمية متزايدة. ولا شك أنها يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي منع وقوع الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها، فضلا عن حماية البيئة والصحة البشرية. ومع ذلك، نشير مع الشعور بالقلق إلى استخدام التكنولوجيا الفضائية على نحو يضر بأمن الدول، ولا سيما البلدان النامية.

وتدين كوبا شبكة سواتل التجسس القائمة التي تواصل إشباع المدار الثابت بالنسبة للأرض وتتسبب في تراكم كميات كبيرة من الحطام الفضائي بالإضافة إلى تعارضها مع أهداف السلام والتنمية.

وندعو إلى الحق المشروع لجميع الدول في الوصول إلى الفضاء الخارجي في ظل ظروف تسودها المساواة وعدم التمييز، فضلا عن حق الدول في الاستفادة من التعاون في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا والتطبيقات الفضائية.

وتؤكد كوبا مجددا أن من الضروري تشجيع المزيد من التعاون الفعال بين الدول بدون تمييز بغية الاستخدام الأمثل والمسؤول للإمكانات غير المحدودة التي تتيحها البحوث والتطبيقات الفضائية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

السيد صن لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية. ومن المؤكد أن التطورات الأخيرة في تكنولوجيا الفضاء قد أعطت التنمية البشرية دفعة قوية. وأفضل مكان يتجلى فيه مفهوم مجتمع المستقبل المشترك للبشرية هو الفضاء الخارجي. وأود أن أوضح موقف الصين إزاء الأمن في الفضاء الخارجي.

أولاً، فيما يتعلق بعملية منع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومنع تسليح الفضاء الخارجي يمثلان تحدياً أساسياً يواجه المجتمع الدولي. وقد قامت الأمم المتحدة على مر السنين، بعمل جبار في مجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومنذ عام ١٩٨١، اعتمدت الجمعية العامة مشروع قرار سنوي بشأن هذا الموضوع، تشدد فيه على أهمية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وطابعه الملح، وتدعو إلى التفاوض في وقت مبكر على صك قانوني دولي ذي صلة في مؤتمر نزع السلاح. وقد أيدت ذلك أغلبية ساحقة من الدول بدون معارضة أي دولة، الأمر الذي يعكس بشكل كامل توافق الآراء الواسع النطاق داخل المجتمع الدولي على المسألة.

ودعت الحكومة الصينية باستمرار إلى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وهي دائما تعارض تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح هناك. لقد بذلنا جهودا دؤوبة للتشجيع على إبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقدمت الصين والاتحاد الروسي بصورة مشتركة إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وهو ما حظي بتأييد واسع النطاق من جانب مختلف الأطراف. إن مشروع المعاهدة يحظر بشكل أساسي استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ويشمل مشروع المعاهدة حظر استخدام الأسلحة المضادة للسواتل، وبالتالي يتعامل بفعالية مع هذه المسألة. أما فيما يتعلق بتعريف الأسلحة والتحقق منها، فيمكن معالجة جميع تلك المسائل في المناقشات المتعلقة بمشروع المعاهدة. وتعني الضرورة الملحة للمسألة المطروحة أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ على الفور العمل الموضوعي بشأنه.

لقد قدمت الصين والاتحاد الروسي هذا العام مشروع قرار بعنوان ”تدابير عملية إضافية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي“ (A/C.1/72/L.54) ينص على إنشاء فريق خبراء حكوميين تابعين للأمم المتحدة معنيين بالتركيز على العناصر الموضوعية لصك دولي ملزم قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وتكون ولاية الصك مركزة وشاملة في طابعها.

وقد أثارت بعض البلدان بعض التساؤلات بشأن مسألة تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ورغم عدم إيراد تلك التساؤلات بالكامل بعد، فإن من المؤكد أنه سيتم التعامل معها. إن عمل مختلف آليات الأمم المتحدة له جوانب مختلفة، وهو أمر طبيعي تماما. وحينما يعمل التركيز والشمولية معًا، يجب ألا نركز على الشمولية على حساب التركيز.

وبالإضافة إلى ذلك، انضمت الصين إلى الاتحاد الروسي والدول الأخرى من أجل المشاركة في تقديم قرار الجمعية العامة المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“ (القرار ٣٢/٧١)، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة. وهذا دليل إضافي على التطلع المشترك للمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. وستواصل الصين المشاركة في تقديم مشروع القرار (A/C.1/72/L.53) في هذا العام.

ثانيا، تعلق الصين أهمية كبيرة على تدابير الشفافية وبناء الثقة في الأنشطة الفضائية وهي من الدول الرئيسية التي تشارك في تقديم القرارات ذات الصلة. ونعتقد أن تدابير الشفافية وبناء الثقة السليمة والقابلة للبقاء بشأن الأنشطة الفضائية مواتية لتعزيز الثقة المتبادلة وتقليل حالات سوء التقدير ولتنظيم الأنشطة الفضائية وتعزيز أمن الفضاء. ويمكن أن تشكل هذه التدابير إجراءات مكملة مفيدة. ومع ذلك، فإن لتدابير الشفافية وبناء الثقة حدودها، وبالتالي لا يمكن أن تحل محل المفاوضات المتعلقة بإبرام صك قانوني. لقد قدمت الصين، هذا العام، ورقة موقف وطنية إلى الأمين العام ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وشرحت فيها استخدامها لتدابير الشفافية وبناء الثقة، وعكست بشكل شامل التدابير التي اتخذتها الصين من أجل تنفيذ تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣. (انظر A/68/189).

وفيما يتعلق بمدونة قواعد السلوك الدولية التي قدمها الاتحاد الأوروبي، فإن العديد من الدول تطالب بأن يكون للمفاوضات وللمدونة أولاً وقبل كل شيء ولاية من الأمم المتحدة في شكل قرار يتم تنفيذه في إطار الأمم المتحدة ويتخذ بتوافق الآراء. ويتعين أن يركز القرار على الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن ينظر بجدية في نداء المجتمع الدولي وأن يأخذ آراء البلدان الأخرى في الاعتبار من أجل إجراء مفاوضات متعددة الأطراف حقا وعلى قدم المساواة، في إطار الأمم المتحدة لضمان شمولية وكفاءة المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت الصين مع بلدان أخرى إدراج بند بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في جدول أعمال الدورة القادمة لهيئة نزع السلاح.

وتعتقد الصين أن الاجتماع المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن الفضاء كان ناجحا للغاية (انظر A/C.1/72/PV.11)، ونود أن نرى استمرار هذه الممارسة. ونأمل أن تبذل جميع الأطراف جهودا مستمرة، من أجل الإسهام في تحقيق السلام الدائم والأمن المشترك في الفضاء الخارجي.

السيد كازي (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، في إطار هذه المناقشة المواضيعية.

لقد دعت بنغلاديش على الدوام إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولا نزال نؤكد في مؤتمر نزع السلاح أهمية وضع صك دولي ملزم قانونا وغير تمييزي بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بالاستفادة من النظام القانوني القائم فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة واستخدام الفضاء الخارجي.

وأبرزنا دعمنا لبدء المفاوضات في إطار برنامج عمل متفق عليه على أساس مشروع المعاهدة المقترح بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

ونشكر الصين والاتحاد الروسي على مناقشة الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للأمم المتحدة معني بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك منع وضع الأسلحة. ونؤكد الحاجة إلى ضمان التمثيل العادل للمناطق الجغرافية، فضلا عن البلدان ذات المستويات المختلفة لعلم الفضاء والقدرات التكنولوجية في هذا الفريق.

وتواصل بنغلاديش كدولة طرف في معاهدة الفضاء الخارجي، العمل على النظر في إمكانية انضمامها إلى بعض المعاهدات الدولية الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

وبنصب أول ساتل للاتصالات في بلدنا، بانغاباندو ١، الذي يتوقع أن يبدأ تشغيله بحلول نهاية هذا العام، نلاحظ مع الشعور بالقلق تزايد اكتظاظ الفضاء الخارجي والتنافس عليه وما يترتب عن ذلك من احتمال الإخلال بأمنه.

ونؤكد أنه ينبغي اتخاذ أي مبادرة لوضع تشريعات منظمة لأنشطة الفضاء الخارجي بطريقة شاملة وتشاركية بهدف مراعاة مختلف الشواغل، فضلا عن التركيز على مجالات محددة. ونسلّم بالأهمية الحاسمة لمختلف تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة بوصفها مكملة للإطار القانوني الدولي القائم بشأن أنشطة الفضاء الخارجي وليست بديلا عنه.

وترى بنغلاديش أن مناقشات الفريق المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة هذا العام (انظر A/C.12/72/PV.11) تشكّل خطوة إيجابية نحو تشجيع المزيد من الربط بين نزع السلاح ومسائل التعاون الدولي ذات الصلة بأنشطة الفضاء الخارجي.

وبالتوازي مع الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح في الفضاء الخارجي، ينبغي إيلاء اهتمام وبذل جهد مستمر للتخفيف من الحطام في الفضاء الخارجي عن طريق التعاون الدولي الفعال. ونظرا للتركيز المروع للحطام في الفضاء الخارجي والتهديد الذي يشكّله للأجسام والأنشطة الفضائية، فإن من الأهمية بمكان اتخاذ مبادرات هادفة للتصدي لهذا التحدي بمشاركة جميع الدول. ويجب على الجهات الرئيسية الفاعلة في الفضاء، والتي ساهمت حتى الآن في تركيز الحطام في بيئة الفضاء الخارجي، أن تأخذ على عاتقها مسؤولية إضافية تتمثل في بذل الجهد لضمان أن يظل ذلك الامتداد الإنساني آمنا ومستداما.

السيد كيم إن – شول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في الاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي، نود أن نبدأ بالتشديد على أن وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية تعدُّ أولوية هامة في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونتطلع إلى إحراز تقدم حسن التوقيت في وضع المبادئ التوجيهية المتبقية كي تتمكن اللجنة من اعتماد تلك المبادئ وإحالتها إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس+٥٠) في عام ٢٠١٨ وسيكون ذلك إنجازا كبيرا نحو تعزيز بيئة الفضاء الخارجي استنادا إلى القواعد.

ونرى أيضا أن تعزيز الشفافية وبناء الثقة يعتبر بداية جيدة لزيادة تعزيز نظام الفضاء الخارجي الحالي. ونشير في ذلك الصدد، إلى أهمية المبادرات القائمة، بما في ذلك تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189)، الذي رحبت به الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومشروع القرار السنوي بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

وتبعا لتزايد اهتمام المجتمع الدولي بالفضاء الخارجي، يزداد أيضا الوعي باحتمال أن تؤدي أنشطة الفضاء الخارجي إلى عواقب وخيمة وغير محمودة في الوقت ذاته. وقد أتاحت حلقة النقاش المشتركة المعقودة في الأسبوع الماضي (انظر

A/C.1/72/PV.11) فرصة لمعالجة المسائل ذات الصلة بطريقة شاملة ومتوازنة.

وفي حين أن ضمان أمن وأمان الفضاء الخارجي يكتسي أهمية متزايدة، وأن المجتمع الدولي يواصل بذل جهود جادة لتحقيق تلك الغاية، فإن من المؤسف أن تتخذ كوريا الشمالية مسارا مخالفا لذلك الاتجاه. ويقينا أن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي حق للجميع وسيستمر تعزيزه. وما هو محظور للجميع – وليس كوريا الشمالية وحدها – هو الاستخدامات غير السلمية للفضاء الخارجي. ويبيّن لنا سجل كوريا الشمالية بوضوح أن استخداماتها ليست سلمية كما تدعي. وقد أصدرت كوريا الشمالية أوامر قائمة لتطوير ”عدة أنواع من الصواريخ التسيارية القادرة على حمل رؤوس حربية نووية“. وندرك أن القصد الحقيقي لما يسمى بعمليات إطلاق السواتل التي تدّعي كوريا الشمالية أنها ضمن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي هو خلاف لذلك وأنه ليس سوى تطوير للقذائف التسيارية البعيدة المدى الرامية إلى تهديد السلم والأمن الدوليين.

ومن الواضح جدا أيضا أن ما هو محظور لكوريا الشمالية هو أنشطة الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وليس الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. ولا تزال كوريا الشمالية تنتهك عددا متزايدا من قرارات مجلس الأمن. وأطلقت كوريا الشمالية حتى الآن في عام ٢٠١٧، ١٩ قذيفة تسيارية، بما فيها العابرة للقارات. ولا أساس من الصحة لأي محاولات من جانب كوريا الشمالية لتصوير أنشطتها المحظورة على أنها شكل من أشكال الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ولا بد من شجبها لكونها أنشطة غير مشروعة.

وندعو كوريا الشمالية إلى وضع حد لاستفزازاتها، وإلى العودة للإقرار بالتزاماتها السابقة بوقف جميع عمليات إطلاق القذائف والتخلي عن أي برامج للقذائف التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ويجب منع كوريا الشمالية من المشاركة بأي شكل من أشكال في التعاون التقني مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأخرى في عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، بغض النظر عن خصائصها، بما في ذلك إطلاق السواتل أو مركبات الإطلاق الفضائية. ولا مجال لمشاركة كوريا الشمالية في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي إلا عن طريق الامتثال التام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن.

وأختتم بياني بأن أؤكد مجددا التزام جمهورية كوريا الراسخ بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لصالح البشرية جمعاء. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى ضمان أن تسهم الأنشطة الفضائية في تعزيز السلام والأمن والأمان على الصعيد العالمي، وفي تعزيز رفاه السكان في جميع أنحاء العالم، فضلا عن استدامة تلك الأنشطة على المدى الطويل.

السيد لين (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلي به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يشهد البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا الفضاء والقدرات الجديدة تسارعا أكثر من ذي قبل. وفي حين أننا عازمون كل العزم على تطبيق التكنولوجيات المتقدمة من أجل حياة أفضل، أعرب الكثيرون عن شعورهم بالقلق من الآثار التكنولوجية الجديدة للأغراض العسكرية، وبالتالي احتمال حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ويجب أن يقترن تطبيق التطورات التكنولوجية الجديدة والاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي بمزيد من الشفافية وتحسين تبادل المعلومات واتخاذ تدابير أكثر جرأة لبناء الثقة. وينبغي استكشاف جميع السبل الرامية إلى تعزيز الشفافية والشمول وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي على الصعيد العالمي بما

يقتضي من جدية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الوقت المناسب.

ونشيد في ذلك السياق، بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، المنشأ بموجب القرار ٦٨/٦٥. وتشكّل التدابير الطوعية المقترحة والتوصيات الواردة في التقرير المعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠١٣ (انظر A/68/189) أساسا جيدا لتدابير الشفافية وبناء الثقة. وينبغي أن نرحب بتلك التدابير الطوعية لتعزيز الثقة بين الدول وتوفير الأمن للجميع. وينبغي تنفيذها إلى أقصى حد ممكن من قبل الجميع، وخاصة الدول التي لديها أنشطة رئيسية تتصل بالخبرات والقدرات في مجال الفضاء.

وتبيّن المناقشات الموضوعية التي جرت في إطار الفريق العامل المعني بإيجاد سبل المضي قدما بشأن بند جدول الأعمال ”منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي“ في إطار مؤتمر نزع السلاح هذا العام، أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار بالتطورات التكنولوجية والعلمية وكذلك تزايد التهديدات، في المناقشات بشأن هذه المسألة. ونرى أنه ينبغي النظر في إنشاء هيئة أو فريق مخصص أو أي مجموعة أخرى من الخبراء الحكوميين لأجل التصدي للمسائل المتعلقة بالفضاء بصورة شاملة.

وعلاوة على الإطار الأساسي للقانون الدولي للفضاء المنشأ بموجب معاهدة الفضاء الخارجي في عام ١٩٦٧، ينبغي أن تسترشد الأنشطة الفضائية قانونيا على نحو ملزم. وترى ميانمار أن لمؤتمر نزع السلاح دورا رئيسيا في التفاوض على اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه.

وعليه، نرحب بكل الجهود والمقترحات وبنود جدول الأعمال المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك نص مشروع المعاهدة المستكمل والمقدم بصورة مشتركة من قبل الاتحاد الروسي والصين.

فالفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية جمعاء، وينبغي أن يتم استكشافه واستخدامه بما يحقق منفعة ومصلحة جميع البلدان. ويجب علينا العمل معا للحفاظ على تراثنا المشترك. والحكيم هو من يبصر الخطر ويحترز منه.

السيد بيكتكيسوما (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): مع تزايد استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، انتاب المجتمع الدولي الشعور بالقلق إزاء تزايد إمكانية تسليح الفضاء وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويرى وفد بلدي أن مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجي هي مسألة بالغة الأهمية وتتطلب مناقشة فورية. وأصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحا، بالنظر إلى الشواغل المشروعة الناشئة عن عدم كفاية الصكوك القانونية القائمة للحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه.

وبالمثل، فإن المعايير والشفافية وتدابير بناء الثقة ومدونات قواعد السلوك والآليات الطوعية هي أيضا عناصر تكميلية هامة لأي صك قانوني دولي يرمي إلى منع تسليح الفضاء الخارجي. ومن شأن هذه التدابير أن تيسّر بناء الثقة والحد من سوء الفهم ومنع نشوب النزاعات، وقد أدت بالفعل إلى حد ما أدوارا فعالة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إلا أنها ما تزال غير كافية ومحدودة، لا سيما وأنها ليست ذات طابع ملزم قانونا.

وعلى مدى العقدين الماضيين، اتخذت الجمعية العامة قرارات بأغلبية ساحقة من الأصوات بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي، وهي تستدعي التفاوض وإبرام صك قانوني دولي في ذلك الصدد. ويتعين علينا، على وجه الإلحاح، إبرام صك جديد ملزم قانونا خلال المفاوضات حتى يتسنى لنا منع نشر الأسلحة وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بشكل أساسي.

ويؤكد القرار ٣١/٧١ المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“ وكذلك القرار ٣٢/٧١ المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“ مجددا أهمية وإلحاح

الهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويؤكد كلاهما أن لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، دورا رئيسيا في التفاوض بشأن عقد اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. وعليه، ترى إندونيسيا أنه ينبغي أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في المفاوضات بشأن المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي دون تأخير.

ونعرب مرة أخرى عن تطلّعنا إلى أن يتم استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه كاملا للأغراض السلمية ولصالح البشرية جمعاء. وفي ذلك الصدد، يشدد وفد بلدي على أهمية القرار ٩٠/٧١ المعنون ”التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي“. ويرى وفد بلدي أن التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية ينبغي أن يكون شاملا، مع مراعاة مستويات التطور التكنولوجي، لا سيما في البلدان النامية، ما يعزز استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وأخيرا، نود التشديد على أن جميع الدول تتحمل مسؤولية الامتناع عن تنفيذ أي أنشطة قد تضر بالهدف الجماعي المتمثل في المحافظة على فضاء خارجي خال من الأسلحة. ولدينا اعتقاد راسخ بأن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى ينبغي أن يكونا هدفين سلميين حصرا وأن يكون ذلك لمنفعة جميع الدول.

السيد ماتي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

توفر التطبيقات الفضائية موارد فريدة لنا جميعا اليوم في مجالات النمو الاقتصادي والابتكار، فضلا عن مواجهة بعض المسائل الحرجة مثل تغير المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية. ويقتضي منا هذا الاعتماد المتزايد على الموارد والهياكل الأساسية والأنشطة الفضائية العمل على منع وتخفيف المخاطر المرتبطة بعدم كفاءة إدارة حركة المرور في الفضاء وإحداث الحطام والتدخلات الضارة وسوء التقدير وانعدام الثقة.

وتعدُّ الزيادة الحادة في عدد الأجسام في الفضاء أحد الأسباب الرئيسية التي تقتضي لإنشاء بيئة تنظيمية دولية شاملة وفعالة، فضلا عن تنفيذها. وإيطاليا ملتزمة بالعمل من أجل الاستدامة الطويلة الأجل وضمان أمن وأمان بيئة الفضاء. ولذلك، كنا أحد المؤيدين الرئيسيين لمشروع الاتحاد الأوروبي لمدونة سلوك دولية بشأن أنشطة الفضاء الخارجي، بوصفها خطوة أولى غير ملزمة قانونا ومن شأنها أن تكمل تماما المبادرات الأخرى، بما في ذلك وضع صك شامل وفعال وقابل للتحقق وملزم قانونا.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في المفاوضات بشأن مدونة قواعد السلوك الدولية، فلا نزال نعتقد أن من شأن مجموعة من المبادئ المشتركة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي أن تكون أنسب استجابة مشتركة للشعور بإلحاح هذه المسألة على النحو الذي أعرب عنه المجتمع الدولي. وينبغي لهذه المبادئ، التي قد تفضي إلى وضع مدونة قواعد سلوك طوعية دولية، أن تعزز الأهداف الطويلة الأجل للمجموعة الكاملة من الأنشطة الفضائية. وينبغي أن تشمل تلك المبادئ عدم التدخل في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ومنع الحطام وزيادة التعاون الدولي في مجال الفضاء، والحفاظ على سلامة البيئة الفضائية للجميع، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الفضاء الخارجي، وزيادة الشفافية في إدارة أنشطة استكشاف الفضاء واستغلاله.

ونحن مقتنعون أيضا بأن خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق قدر أكبر من أمن وأمان واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي تتمثل في

التنفيذ الفعال لتدابير الشفافية وبناء الثقة، بما فيها التي حددها فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في عام ٢٠١٣ وأقرتها الجمعية العامة. وتساعد التدابير من قبيل تبادل المعلومات بشأن السياسات والأنشطة الفضائية للدول، وإخطارات الحد من المخاطر، وزيارات الخبراء للمرافق الفضائية الوطنية، في الحد من مخاطر سوء الفهم. فهي تساعد على بناء الثقة المتبادلة وتكمل الإطار القانوني الدولي القائم.

ونؤيد بقوة العمل الهام الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ونرحب باختتام المفاوضات بشأن المجموعة الأولى من المبادئ التوجيهية في عام ٢٠١٦، ونعرب عن استعدادنا للعمل مع جميع الشركاء على اختتام المفاوضات بشأن المبادئ التوجيهية المتبقية بحلول الموعد النهائي في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

السيد ميندیث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): يؤيد وفد فنزويلا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وبعد مرور ستين عاما على إطلاق سبوتنيك البالغ الأهمية الذي مهد الطريق لاستكشاف الفضاء، ومرور ٥٠ عاما على اعتماد معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تؤكد فنزويلا مجددا اهتمامها والتزامها بتعزيز وتوسيع نطاق استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية ولصالح جميع الدول باعتباره تراثا مشتركا للبشرية.

إن التنمية الفضائية المطردة على أساس التعاون الدولي توفر للبشرية إمكانية كبيرة لمواصلة إحراز تقدم في مجالات التعليم والطب والزراعة ومنع الكوارث الطبيعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والعلم والتكنولوجيا، في جملة أمور.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على حاجة جميع الدول إلى التقيد الصارم بمبدأ عدم عسكرة الفضاء الخارجي والامتناع عن الأعمال التي تهدف إلى استخدام الفضاء الخارجي من أجل وضع أسلحة من أي نوع. فاحتمال ظهور سباق تسلح في الفضاء الخارجي يمكن أن يكون له عواقب مزعزعة للسلم والأمن الدوليين، ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على منعه من خلال التفاوض على إبرام اتفاقية أو معاهدة جديدة ملزمة ومنصفة وقابلة للاستمرار ويمكن التحقق منها. وينبغي أن تسعى تلك الجهود للحفاظ على الفضاء الخارجي باعتباره تراثا مشتركا للبشرية، ولحظر استخدامه لأغراض عدائية.

وتسلم فنزويلا بالالتزامات السياسية والاتفاقات الطوعية في هذا المجال. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار ٣٢/٧١، المعنون ”عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي“، والقرار ٣١/٧١ المعنون ”منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي“. وهذه تدابير هامة لبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي.

وبالرغم من الالتزامات السياسية والاتفاقات الطوعية التي تم التوصل إليها فيما بين الدول الأعضاء، فإن هذين القرارين يعملان مجرد تكملة، وليس بديلا، للصكوك المتفق عليها والملزمة قانونا ذات الالتزامات الثابتة والطويلة الأجل لمنع تسليح الفضاء الخارجي. ولذلك، ترحب فنزويلا بمشروع القرار الذي اقترحته الصين وروسيا بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي (A/C.1/72/L.53). وقد شاركنا في تقديمه ونرى أنه يوفر أساسا جيدا لبدء مفاوضات قد تؤدي إلى اعتماد صك قانوني لضمان أن يظل الفضاء الخارجي يتسم بالسلمية البحتة لصالح البشرية.

كما ندعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على وجه السرعة على برنامج عمل وتنفيذه يشمل

إنشاء فريق عامل معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل تمهيد الطريق للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لمنع وضع منظومات أسلحة في تلك البيئة.

وفي الختام، تؤكد فنزويلا مجددا على التزامها بمواصلة العمل بشكل بناء وعلى الصعيد المتعدد الأطراف في إطار المجتمع الدولي للإسهام في استخدام الفضاء الخارجي لصالح البشرية.

السيد كليوبيري (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): نحتفل هذا العام والعام المقبل بالذكرى السنوية لعدد من الإنجازات الرئيسية فيما يتعلق بالفضاء الخارجي. وصادف الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وشهد الأسبوع السابق له الذكرى السنوية الستين لإطلاق سبوتنيك. وسيعمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس +٥٠)، الذي سيعقد في العام القادم، على إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على الفضاء الخارجي وما له من إمكانات هائلة لتحسين الحياة على الأرض. كما ستختتم لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مفاوضاتها بشأن المبادئ التوجيهية للاستدامة الطويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي في عام ٢٠١٨، بعد ما يقرب من عقد من المحادثات. وتمثل هذه المحطات الرئيسية وقتا جيدا للتفكير في التقدم الذي أحرزناه في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، والمخاطر والفرص التي تواجهنا، والاتجاه الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجه إليه بعد ذلك.

إن عدد السواتل التي يتم وضعها في الفضاء آخذ في الزيادة، وكذلك معدل وضعها. وخلال العقد القادم، يمكن للبلدان، معا، أن تضع ١٦ ٠٠٠ ساتل في المدار حول الأرض، مقارنة بوضع ٧ ٠٠٠ ساتل على مدى السنوات الستين الماضية. وفي شباط/فبراير، حطمت الهند الرقم القياسي بنشر أكبر عدد من السواتل – ١٠٤ سواتل – في عملية إطلاق واحدة. ويمكن أن تؤدي تلك التطورات إلى تحقيق فوائد عالمية هائلة، مثل انتشار الاتصالات الواسعة النطاق بالهواتف مباشرة من مواقع نائية. ولكن ما هي الآثار المترتبة على الحطام الفضائي؟ إننا بالفعل على دراية بوجود ما يقرب من ٢٠٠ مليون قطعة حطام في المدار حول الأرض، تتراوح في الحجم بين الشظايا الصغيرة والسواتل الكبيرة التالفة. ولن يؤدي تزايد وتيرة عمليات الإطلاق هذه سوى إلى زيادة هذا العدد. ونظرا لآن المدارات أصبحت أكثر ازدحاما، ثمة خطر يتمثل في أن تصبح الاصطدامات مصدرا رئيسيا للحطام الفضائي في المستقبل القريب. وتشعر المملكة المتحدة بالقلق من أن يؤدي استخدامنا للفضاء اليوم إلى الحد من قدرتنا على استخدام الفضاء في المستقبل. وإذا أردنا الاستمرار في استخدام الفضاء الخارجي، فإننا بحاجة إلى مواجهة التحدي المتمثل في الحطام الفضائي.

وهناك عدد من التكنولوجيات المبتكرة لإزالة الحطام الفضائي تقوم بتطويرها شركات وحكومات في بلدان مختلفة. وتشمل هذه التكنولوجيات القدرة على الالتقاء بالأجسام الفضائية الأخرى والتعامل معها، والإمساك بها، واقتناصها، ونقلها. ولكن العديد من البلدان قد أعربت عن قلقها من احتمال الاستخدام العدائي لهذه التكنولوجيا. وتشكل كفالة أن نستخدم هذه التكنولوجيات لتحقيق الصالح العالمي المتمثل في إزالة الحطام وتجنب التوترات مسؤولية جماعية رئيسية.

وبروح من الشفافية وبناء الثقة، قدمت المملكة المتحدة إحاطة إعلامية إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ٢٠١٥ بشأن مشاركتها في المشروع الأوروبي لإزالة الحطام، بغية تطوير بعثة اختبار في مدارات حول الأرض وتسييرها تهدف إلى الحد من مخاطرة التكنولوجيات اللازمة للإزالة النشيطة للحطام في المستقبل والتحقق منها. وحينما

نصدر تراخيص تلك البعثة ونقوم بإطلاقها، سيتم إجراؤها على نحو شفاف وعلني.

إن الحالة في الفضاء معقدة. وتترابط المسائل البيئية والأمنية بشكل عميق. ولذلك، يتعين علينا التصدي لها معا وبطريقة شاملة. وجاء في ملاحظة نسبت إلى رائد الفضاء السوفياتي يوري غاغارين، أن الأرض حينما تُرى من بعيد تبدو صغيرة للغاية لنشوب النزاع ولكنها كبيرة بما يكفي للتعاون. وتماما كما ما شعر العقيد يوري بالقلق من النزاعات وتمنى التعاون على الأرض، نحن أيضا نريد تجنب نشوب النزاعات في الفضاء الخارجي وتعزيز التعاون فيه. ولا يزال يساورنا القلق حيال استمرار تطوير جميع الأسلحة والقدرات المضادة للسواتل، بما في ذلك الموجودة على الأرض، ونشدد على أهمية معالجة هذه التطورات بسرعة وكجزء من الجهود الدولية الرامية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولتلك الأسباب تؤيد المملكة المتحدة بقوة تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة من أجل التصدي لمخاطر نشوب نزاع في الفضاء الخارجي، وتدعم وضع اتفاقات طوعية لتشجيع السلوك المسؤول لأنشطة الفضاء الخارجي في المجالين المدني والعسكري. ونعتقد أن هذا النهج – الكلي الذي يركز على السلوك المسؤول للدول – هو أفضل طريقة عملية للتخفيف من الضرر الذي يلحق بالبيئة الفضائية الناجم عن حالات النزاع أو الاصطدام التي ينتج عنها حطام فضائي ولتجنب إلحاق المزيد من الضرر.

وقد اقترحت بعض البلدان إنشاء فريق جديد من الخبراء الحكوميين للنظر في عناصر لإبرام صك ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى غرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نأسف لعدم أخذهم في الاعتبار الحاجة إلى وجود مشروع ولاية للسماح بإجراء مناقشة أوسع نطاقا بشأن السبل الكفيلة بمعالجة أمن الأنشطة الفضائية وسلامتها واستدامتها، وهو ما نعتبره نحن والكثير من الدول الأخرى أمرا ضروريا.

ولا تستبعد المملكة المتحدة الاتفاق يوما ما على معاهدة جديدة ملزمة قانونا بشأن الفضاء الخارجي، ولكن هناك تحديات سياسية وتكنولوجية وعملية خطيرة يجب أن نجتازها قبل أن يبدأ إجراء مفاوضات بشأن معاهدة من هذا القبيل. ومن شأن الصك الجديد الملزم قانونا أن يكون شاملا وفعالا ويمكن التحقق منه. كما سيتعين عليه تحديد ما يمكن اعتباره سلاحا في الفضاء الخارجي وإيجاد الثقة بين الدول من خلال توفير التحقق الوافي.

وعلى غرار الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لدينا تحفظات على مشروع المعاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، التي لا تتناول المسائل الأساسية للنوايا والسلوك أو تسعى إلى منع تطوير الأسلحة المضادة للسواتل الموجودة على الأرض، مما يشكل مصدر قلق خاص للمملكة المتحدة. ولهذه الأسباب وغيرها، نشاطر تحفظات الاتحاد الأوروبي أيضا بشأن قرار عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء (القرار ٣٢/٧١).

إن الفضاء الخارجي مشاعات عالمية. وينبغي أن يكون ضمان استخدامه السلمي لصالح الجميع أولوية عالية وعلى نحو متزايد إذ أن بلداننا تعتمد على الفضاء بدرجة أكبر. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية لمناسبتين هامتين هذا العام والعام المقبل، فإن المملكة المتحدة مستعدة للعمل مع جميع البلدان على اتخاذ تدابير عملية وقابلة للتحقيق من أجل دعم الأمن وكفالة أن نتمكن جميعا من الاستمرار في الوصول إلى الفضاء الخارجي والاستفادة من الأنشطة البشرية في الفضاء.

السيد تريخو بلانكو (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب السلفادور بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة

المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. ويمثل عام ٢٠١٧ مرحلة خاصة في مجال قانون الفضاء الخارجي. فقد صدق على هذا الصك ١٠٤ بلدان، الأمر الذي يجعله عالميا بلا جدال. ونرحب بكون المعاهدة – التي ظلت معنا منذ بداية عصر الفضاء، وتحدد المبادئ الأساسية التي تنظم أنشطة الفضاء الخارجي حتى اليوم – لا تزال صالحة تماما ويجري تنفيذها على نطاق واسع.

ونرى أن استخدام الفضاء الخارجي يتيح فرصة لتعزيز قدراتنا التقنية والبشرية، فضلا عن الإسهام في التنمية المستدامة التي ستعود بالفائدة على البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، تعرب السلفادور عن قلقها من تطوير المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والتهديد المتزايد الذي تشكله عسكرة الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إن الفضاء الخارجي هو تراثنا المشترك ويجب أن يستخدم في الأغراض السلمية لمنفعة البشرية جمعاء ومصلحتها.

وتؤيد السلفادور التفاوض بشأن عقد معاهدة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتشجع الاتفاق على تدابير مؤقتة لبناء الشفافية والثقة. وينبغي للتفاوض على معاهدة أو مدونة لقواعد السلوك لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي أن يكون مفتوحا وشفافا وشاملا للجميع، بما يتفق مع ولايات جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وينبغي أن يتم في إطار المنظمة.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في سياق الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد على الدور الرئيسي لهذه المعاهدة في الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وفي تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بغية صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

وستواصل الأرجنتين العمل بهمة وتقديم الدعم إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي ننوه بصفة خاصة بإسهامها الكبير في إنشاء إطار قانوني دولي لتنظيم أنشطة الفضاء الخارجي وتطوير هذا الإطار.

وقبل أكثر من ٢٥ عاما، قامت الأرجنتين بإنشاء اللجنة الوطنية للأنشطة الفضائية – وهي هيئة مدنية لا مركزية متخصصة مكرسة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وهو ما يحدد الأرجنتين بوصفها دولة مرتادة للفضاء لإطلاقها ما يقرب من ١٠ بعثات ساتلية. وفي نهاية عام ٢٠١٦، وضعت اللجنة الوطنية الخطة الفضائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٧، التي تتوخى صنع السواتل ومنصات إطلاقها في الأرجنتين، بما في ذلك الهيكل الموزع – وهو مفهوم نماذج لاستحداث السواتل. والهدف من مجموعة السواتل الجديدة للرصد والاتصالات من طراز ساوكوم التي يجري بالفعل تطويرها، هو قياس رطوبة التربة وتطبيقات الطوارئ مثل الكشف عن حالات انسكاب النفط في البحر ورصد المساحات التي تغطيها المياه أثناء الفيضانات.

وتؤيد الأرجنتين عدم عسكرة الفضاء الخارجي، باعتباره إرثا للبشرية، واستخدامه على نحو صارم من أجل تحسين الأحوال المعيشية وإحلال السلام فيما بين الشعوب التي تعيش في كوكبنا. وتمشيا مع القرار ٣١/٧١، نؤكد من جديد على حق جميع البلدان في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما يتفق مع أحكام القانون الدولي. كما نؤكد من جديد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر يصب في مصلحة صون السلم والأمن الدوليين وشرط أساسي لتعزيز التعاون الدولي وتوطيده في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية،

ولكل تلك الأسباب، تشدد الأرجنتين على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي أو استخدامها هناك سيجنبنا تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. عليه، وكخطوة نحو تحقيق هذا الهدف، تؤيد الأرجنتين اعتماد اللجنة الأولى مشروع قرار ينص على التزام بعدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

إن الأرجنتين تؤيد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة تحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وريثما يحدث ذلك، من الواضح أن اعتماد تدابير دولية للشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أمر ملائم وضروري، مع الأخذ في الاعتبار أن المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي لا تحظر سوى أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، وليس الأسلحة التقليدية، ناهيك عن الأدوات أو الممارسات التي يمكن استخدامها كأسلحة، مثل التشويش على الإشارات بين السواتل والمحطات الأرضية أو فيما بين السواتل أو مضادات السواتل أو فيروسات نظم المعلومات.

وفي الختام، يود وفد الأرجنتين أن يسلط الضوء على المشاورات غير الرسمية بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي جرت خلال دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٧. ومن الواضح أن ذلك موضوع حسن التوقيت للغاية ويحظى باهتمام جميع الدول الأعضاء، ونأمل أن يدرج في أعمال الهيئة.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الفضاء الخارجي تراث مشترك ومجال مفتوح للبشرية جمعاء. ولجميع الدول الحرية والمساواة في السيادة من حيث اكتشاف الفضاء الخارجي وإجراء البحوث فيه، ويجب استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية حصرا. ولكفالة ذلك، يجب منع عسكرة وتسليح الفضاء الخارجي. وبالتالي، على جميع الدول أن تتصرف وفقا للمبادئ العامة والقانون الدولي المنطبق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إن إلغاء نظم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فتح الباب أمام احتمال استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية. وبالمثل، فقد أدت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من أجل استحداث ونشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف على المستويين الوطني والجماعي إلى إثارة سباق للتسلح، مع ما ترتب على ذلك من آثار على الفضاء الخارجي وعلى السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونظرا لقدراتها المضادة للسواتل، فإن نشر هذه المنظومات يشكل تحديا خطيرا للجهود العالمية الرامية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعليه، ينبغي مضاعفة الجهود الدولية لمعالجة الشواغل الناجمة عن استحداث المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف ونشرها وانتشارها.

وتؤيد إيران بقوة كل الجهود والمبادرات الدولية لمنع عسكرة وتسليح الفضاء الخارجي، شريطة أن تكون هذه الجهود والمبادرات في إطار الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ومع المشاركة المتساوية لجميع الدول، وأن تجري بطريقة مفتوحة وشفافة، استنادا إلى توافق الآراء، وتراعي على النحو الواجب شواغل ومصالح جميع الدول. وفي ذلك السياق، تواصل إيران دعم بدء النظر الموضوعي في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح.

وتنوه إيران إلى الدور التكميلي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وإسهامها في الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، وبالنظر إلى القيود المتأصلة فيها، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تحل محل التفاوض على معاهدة عالمية ملزمة قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي الوقت ذاته، فإن السعي إلى

وضع صك ملزم سياسيا في ذلك الصدد يجب أن يتم في إطار الأمم المتحدة على نحو يتسم بالإنصاف والانفتاح والشفافية، ويراعي، على النحو الواجب، شواغل جميع الدول ومصالحها.. وأي قرار محتمل في هذا الشأن ينبغي أن يتخذ بتوافق الآراء.

وتؤكد إيران أيضا على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي لتكنولوجيا الفضاء، فهي أدوات لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإن الوصول إلى الفضاء الخارجي من خلال العلوم والتقنيات والتكنولوجيا الفضائية ينبغي أن يكون متاحا لجميع البلدان. وبالمثل، ينبغي التجنب بشكل جدي لأي محاولة لتحويل تكنولوجيا الفضاء إلى حكر على قلة من البلدان أو فرض أي قيود على نقل العلوم أو المعرفة أو التكنولوجيا أو الخدمات المتصلة بالفضاء إلى البلدان النامية.

وإذ نشير إلى الجلسات المشتركة للجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات الناشئة لأمن الفضاء، فإننا نعتقد أن تلك الجلسات يجب أن تعقد بدون المساس بولاية هيئات الأمم المتحدة المختصة أو بدورها أو سلطاتها أو مهامها، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وينبغي للجلسات المشتركة أيضا ألا تكرر أنشطة هذه الهيئات أو تحل محلها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن مداولاتنا في هذه اللجنة ينبغي أن تعزز الجهود الدولية الرامية إلى منع عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. ويقف وفد بلدي علي أهبه الاستعداد لدعم جميع الجهود الحقيقية الرامية إلى ضمان أن يظل ذلك المجال دائما للأغراض والاستخدامات السلمية حصرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي التي توفر، إلى جانب اتفاق الإنقاذ لعام ١٩٦٨، واتفاقية المسؤولية لعام ١٩٧٢ واتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٦، إطارا تأسيسيا لضمان ألاَّ تمتدَّ النزاعات التي تعصف بالدول على الأرض إلى الفضاء الخارجي.

وسعيا إلى معالجة الجوانب الأمنية لبيئة الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح، يرتبط عمل اللجنة الأولى بعمل اللجنة الرابعة، مع التركيز على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ولذلك، يقدر بلدي عقد اللجنتين اجتماعا مشتركا بالأمس بشأن التحديات المحتمل مصادفتها في تحقيق أمن الفضاء واستدامته، بغية تناول تلك الصلة.

إن الإسهامات الهائلة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي تقدم البشرية لا شك فيها. بيد أن تكنولوجيا استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، كما هو الحال في العديد من الميادين العلمية الأخرى، يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين؛ ويمكن استخدامها لغايات سلمية وعدوانية على السواء. لذلك، ولمنع الخطر الحقيقي المتمثل لعسكرة الفضاء الخارجي وما يترتب عليه من سباق تسلح، يجب أن تقترن أوجه التقدم الهائل في تكنولوجيا الفضاء الخارجي بزيادة إحساس مطابق بالمسؤولية عن قصر استخدام تلك الوسائل على الاستخدامات السلمية.

وفي العصر الرقمي، أصبحت البشرية أكثر اعتمادا على التكنولوجيا الفضائية من أجل تسيير الحياة اليومية. وغدت الحياة على الأرض منظمة إلى حد كبير بواسطة السواتل التي تحوم في الفضاء الخارجي. وهي لذلك آخذة في أن تصبح أكثر عرضة وضعفا أمام الهجمات على تكنولوجيا الفضاء التي تنظم الخدمات والموارد التي تعتمد عليها الحياة المعاصرة، لا سيما في المدن الكبرى. وبالتالي فإن تأثير الحرب في الفضاء على حياة المدنيين يمكن أن يكون أكثر دمارا بكثير من النزاع المسلح على

وجه الأرض. إنه سيناريو من الواقع. ولذلك يجب منع عسكرة الفضاء الخارجي، وبخاصة سباق التسلح، مهما كان الثمن.

إن التعاون الدولي فيما بين البلدان الأعضاء بشأن تصميم وتطوير وتشغيل واستخدام محطة الفضاء الدولية مثال جيد على ضمان الاستخدام السلمي لتكنولوجيا الفضاء الخارجي والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر تسليحها. وإحدى الإشارات المعارضة هي الاختبارات التي يجريها عدد من الدول لمنع السواتل من أداء وظيفتها أو تدميرها تماما – وهي ممارسة تؤدي، من بين أمور أخرى، إلى إيجاد كميات كبيرة من الحطام الذي يلوث الفضاء الخارجي ويمثل تهديدا خطيرا للسواتل الأخرى وللملاحين الفضائيين.

وتقتضي الأهمية البالغة لبيئة الفضاء الخارجي بالنسبة لجميع الدول أن يتم التعامل مع ذلك الفضاء المشترك بطرق تتجاوز المفاهيم التقليدية للسيادة الوطنية، أو كيفية تعاملنا بشكل قانوني مع المحيطات أو المجال الجوي الدولي. ويرحب الكرسي الرسولي بالتوصية المقدمة من الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة، التي اقترحت في الربيع في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لتناول تدابير للشفافية وبناء الثقة في الفضاء الخارجي. غير أنه ما زال يأسف لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من مواصلة العمل في إطار بند جدول أعماله المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويلزم العمل ليس بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة فحسب، ولكن أيضا بشأن تدابير بناء الأمن لضمان ألا يصبح الفضاء الخارجي مكانا تمتد إليه نزاعاتنا من الأرض. وسيكون من المفيد ضمان ألا تكون مركبات الإطلاق الفضائي غطاء للقذائف التسيارية.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن الهدف المتمثل في الحفاظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي لا يعني عدم استخدام السواتل في أنشطة مفيدة على الأرض، بما في ذلك في مجالي الأمن والدفاع. واستخدام السواتل للمراقبة أمر بالغ الأهمية لعمليات إنسانية واسعة النطاق – في رصد وتعيين آثار تغير المناخ وفي جمع الأدلة على جرائم الإبادة الجماعية المحتملة، وغيرها من الفظائع الجماعية. لذلك، تعد السواتل بالغة الأهمية بالنسبة للتنبؤ بالطقس والمدونات الإلكترونية وصناعة الترفيه، على سبيل المثال لا الحصر. وفي مجال نزع السلاح، تكتسي السواتل أهمية بالغة لإجراء التحقق الدقيق من التقيد باتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ويوضح الاجتماع المشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة لمناقشة الفضاء الخارجي وجوب أن تستبعد استدامة الفضاء الخارجي تكنولوجيا تسليح الفضاء الخارجي وعسكرة الفضاء الخارجي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا للمتكلم الأخير في إطار مجموعة ”الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح المتعلقة)“.

أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة المداخلة الأولى محددة بمدة عشر دقائق، والثانية بخمس دقائق.

السيد صن لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيماوية اليابانية المتروكة، فقد أوضحت الصين موقفها المبدئي مرارا، وقد فعلت ذلك في ضوء الصخب المتكرر من جانب الوفد الياباني من أن عدم تعاون الصين هو الذي تسبب في تأخر تدمير أسلحتها الكيميائية المخلَّفة. وفي هذا السياق، أود أن أوضح نقطتين.

أولا، إن مسألة ما إذا كانت الصين ستتعاون أم لا مع الجهود الرامية إلى تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة اليابانية، التي تسبب الأضرار الوجودية في منطقتنا، مسألة لا تحتاج إلى كثير تفكير ويمكن الحكم عليها بالحس السليم. ثانيا، إذا لم تقدم اليابان أي سجلات عن أسلحتها الكيميائية المهجورة

ومواقع دفنها، فإنها لا تأخذ على محمل الجد كونه يجب عليها زيادة إسهاماتها ذات الصلة. فكيف يمكن للتعاون الصيني وحده حل المشكلة؟

أمس، قالت اليابان إنها ستزيد إسهاماتها (انظر A/C.1/72/PV.15)، وهذا أمر جيد. تود الصين أن ترى اتخاذ إجراءات حقيقية من جانب اليابان. إن الصين تحث اليابان على مواصلة زيادة إسهاماتها ذات الصلة بأسرع ما يمكن، وإزالة أسلحتها الكيميائية المهجورة على أتم وأكمل وجه ممكنين، وإعادة قطعة أرض نظيفة إلى الشعب الصيني في أقرب وقت ممكن.

السيد ري إن إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق بالاتهامات الباطلة والأكاذيب التي أدلى بها ممثلو كوريا الجنوبية. لقد مارست كوريا الجنوبية بالفعل حقها في الكلام عن حقنا المشروع في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وقد رأينا عدد السواتل التي أطلقتها كوريا الجنوبية، وجميعها سواتل تجسس وسواتل عسكريه. إن وفد بلدي يرفض رفضا قاطعا الاتهامات الباطلة من جانب كوريا الجنوبية في محاولة للخلط بين إطلاقنا السلمي للسواتل وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات.

إن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي معترف به دوليا كحق مشروع للدول ذات السيادة، بغض النظر عن حجم أراضيها والاختلاف معها في الآراء السياسية، وبالتالي ينبغي لجميع البلدان أن تحترم ذلك الحق المشروع. تولي جمهوريه كوريا الشعبية الديمقراطية أولوية للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. تهدف الأنشطة السلمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفضاء الخارجي إلى بناء قوة اقتصادية وتحسين مستوى معيشة الشعب.

إن التنمية الفضائية للأغراض السلمية حق مشروع لكل دولة ذات سيادة ويقره القانون الدولي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصممة بالكامل على ممارسة هذا الحق، بغض النظر عما قد يقوله الآخرون.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة ردا على بعض الملاحظات التي أبداها ممثل الاتحاد الروسي قبل قليل. كانت هناك تعليقات غير مباشرة حول بلد – أعتقد أن هذا ما قيل – لم يكمل بعد تدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية. أود أن أقول إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالتدمير الكامل لمخزوناتها من الأسلحة الكيميائية المعلنة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣. ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تركز على تدمير الجزء المتبقي من مخزونات الأسلحة الكيميائية المخزنة في بويبلو، بكولورادو، وريتشموند، بكنتاكي.

وباختصار، كانت هناك أيضا إشارة من الممثل الروسي مفادها أن بعض الدول قدمت إسهامات في جهود الاتحاد الروسي لتدمير مخزونه من الأسلحة الكيميائية. لقد قدمت الولايات المتحدة، من جانبها، أكثر من بليون دولار من المساعدات المالية والتقنية إلى الحكومة الروسية لمساعدتها على إكمال تدمير برامجها للأسلحة الكيميائية. وأريد أن يكون ذلك مسجلا لكي يعلم الجميع أن الولايات المتحدة كانت مساهما كبيرا في ذلك المسعى.

السيد كيم إن – شول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): هذا رد على أحدث بيان لكوريا الشمالية. لقد اعتقدت أن ملاحظاتي كانت بسيط وواضحة بحيث أنها لن تستدعي ملاحظات إضافية منهم، ولكنهم تكلموا.

سأبدأ ردي بالإشارة – ويمكنني أن أقتبس كل النص – إلى المادة الثالثة من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، التي تنص على أن استخدام الفضاء الخارجي يجب أن يكون وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وعلى نحو يصب في مصلحة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. لقد

كتب المجتمع الدولي هنا، بموجب الميثاق، أنه قرر ألا تقوم كوريا الشمالية بأي استخدام لتكنولوجيا القذائف التسيارية. وذلك أمر واضح وضوح الشمس، وليس هناك مجال لأي نوع من الشك. ولا أعرف لماذا يكررون ما يقولونه.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن لأحد أن يعتقد أنه من الصعب أن يختار وينتقي، وأن يقبل ما يناسبه ويلفظ ما لا يناسبه، وفي حال عدم وجود ما يناسبه في هذا العالم، يحاول اصطناع شيء يناسبه، وهو ليس مناسبا على الإطلاق. وحينما يتكلمون انطلاقا من خوائهم الأخلاقي، فإنهم يبدون فارغين حقًا. وهم يحاولون باستمرار، مع ذلك الخواء، الادعاء بأنهم غير مسؤولين. ولكنهم الطرف المسؤول، والأمر متروك لهم لإيجاد تسوية لهذه الحالة. إنني أذكّرهم بأن من واجبهم تسوية الحالة بالحوار.

السيد ري إن إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأمارس حقي في الرد على ممثل كوريا الجنوبية، الذي وجه لنا تهمة لا أساس لها من الصحة. لقد أوضحت ذلك بالفعل في بياني الأول ممارسة لحق الرد، لذلك، لن أكرر ذلك، لكني أريد أن أوضح أن كوريا الجنوبية ليس لها الحق في الكلام عن حقنا المشروع في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وكجزء ثانٍ من النصيحة، أقترح أن يدرسوا ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أولا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.